الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر - سعيدة-

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم سياسية والعلاقات الدولية

مذكرة لنيل شهادة الليسانس ل م د

التخصص: الإدارة العامة

عـــنوان المذكـــــرة

الظاهرة الحزبية في الجزائر

من إعداد الطلبة :

بوسيف يحي

لرابي مختار

تحت إشراف الأستاذة:

عبد الجليل هجيرة

اللجنة المناقشة:

-

-

السنة الجامعية 2012- 2013

بسم الله الرحمان الرحيم

"و قل ربي زدني علما"

صدق الله العظيم

سورة طه الاية 114

كلمة شكر و تقدير

لا يسعنا إلا أن نقف وقفة شكر و إمتنان

لرسل الفكر و العلم و المعرفة

من غرسوا فينا حب العلم و العطاء و حصدوا منا التقدير و الوفاء و الاحترام

أساتذتي الكرام الذين لم يبخلوا علينا بتقديم ما لديهم من علم و خبرة

و نخص بذكر من أحيت فينا روح العمل و الجد فكانت خير مرشدة لنا

الأستاذة عبد الجليل هجيرة التي تفضلت بالإشراف على هذا البحث

و أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الذين لم يبخلوا علينا بمساعدتهم لنا في

إتمام هذا العمل و الذين قدموا لنا النصح

و إلى أعضاء لجنة المناقشة و إلى كل عمال جامعة د مولاي الطاهر بسعيدة.

إهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ماأملك في هذه الدنيا إلى

من شجعتني على مواصلة الدراسة و لم تبخل علي يوما بشيء

إلى من الجنة تحت أقدمها

أمي

و إلى سبب وجودي في الحياة أبي

أقول لهم :أنتم وهبتموني الحياة و الأمل و النشأة على

شغف الاطلاع و المعرفة و إلى إخوتي وأسرتي جميعا

وكل من يعرفني

و إلى كل من علمني حرفا

يحي

إهداء

إلى من قال تبارك و تعالى فيهما "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة

وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى من ضحوا من أجل أن أصل إلى ما أنا عليه، إلى من أعطوني

القلب الدافئ الصدر الرحب أبي و أمي

و إلى أخواتي خاصة حمو و إلى جميع أصدقائي

مختار

الفهرس

كلمة شكر و تقدير	أ
الإهداء	ب-ج
فهرس المحتويات	02-01
مقدمة عامة	07-03
الفصل الأول: الأحزاب السياسية.	32-08
مقدمة الفصل الاول	09
المبحث الأول: الإطار النظري للأحزاب السياسية.	10
المطلب الأول: الفكر الليبرالي.	10
المطلب الثاني: الفكر الماركسي.	11
المطلب الثالث: الفكر العربي.	15-12
المبحث الثاني: عوامل نشأة الأحزاب السياسية.	16-15
المطلب الأول: العامل السيكولوجي و المؤسساتي.	17-16
المطلب الثاني: العامل الإيديولوجي و التاريخي	18-17
المطلب الثالث: العامل التنموي.	18
المبحث الثالث: تصنيف الأحزاب السياسية و الأنظمة الحزبية	18
المطلب الأول: تصنيف الأحزاب السياسية.	22-19

31-22	المطلب الثاني: الأنظمة الحزبية.
33-32	خاتمة الفصل الاول.
34	**الفصل الثاني: الأحزاب في الجزائر.**
35	مقدمة الفصل الثاني
36	المبحث الأول: العمل السياسي أثناء الحركة الوطنية.
39-36	المطلب الأول: الحركات الإصلاحية و السياسية.
46-40	المطلب الثاني: تطور الأحزاب السياسية.
46	المبحث الثاني: طبيعة النظام السياسي بعد الاستقلال
53-46	المطلب الأول: النظام السياسي في الأحادية الحزبية.
63-53	المطلب الثاني: الانتقال إلى التعددية الحزبية.
64-63	المبحث الثالث:دور الأحزاب السياسية في الجزائر.
65-64	المطلب الأول:دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية.
65	المطلب الثاني:علاقة الأحزاب السياسية بالمجتمع.
66	المطلب الثالث:البنية الداخلية للأحزاب السياسية و التغير
70-66	المطلب الرابع:النظام الحزبي(برنامج-صناعة التغير).
71	خاتمة الفصل الثاني
74-72	الخاتمة عامة.
78-75	قائمة المراجع

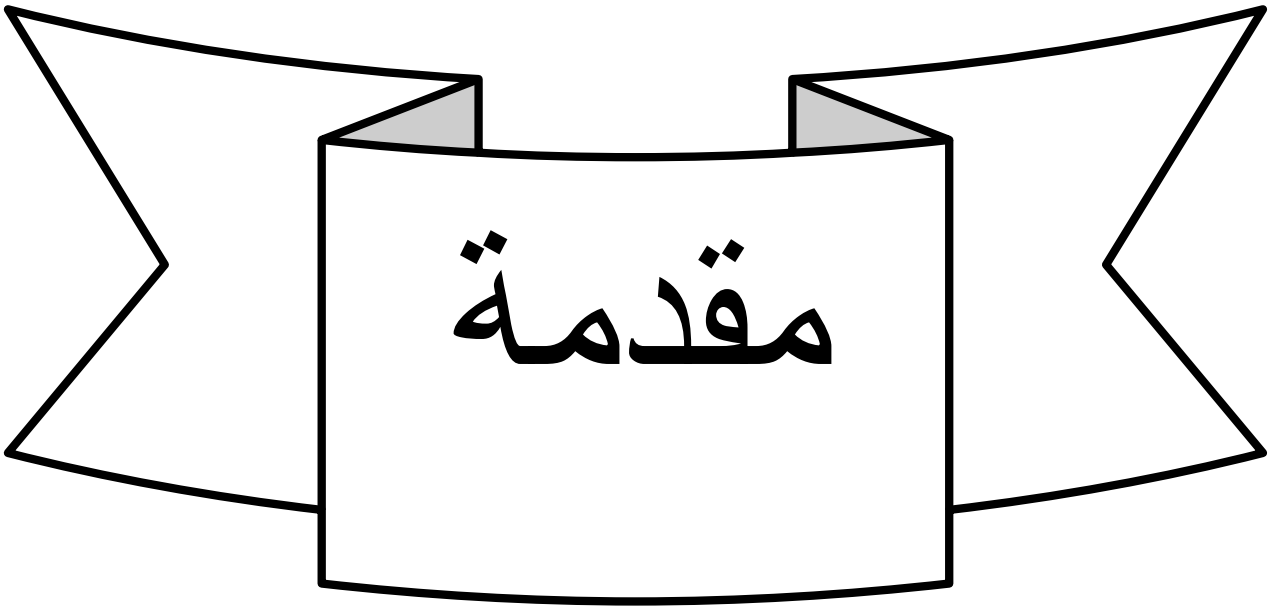
مقدمة

مقدمة عامة:

لا يستطيع الناس في مجتمع كبير أن يمارسوا تأثيرا عاما كبيرا كأفراد، و إنما يستطيعون ذلك فقط بالانضمام إلى رابطات مع الآخرين، تجمعهم آراء و مصالح متماثلة و متشابهة لتنظيم حملات للوصول إلى المناصب السياسية و النفوذ السياسي، و أداء عدد من الوظائف المختلفة. التزام النظام بالعملية الديمقراطية يرتبط بتحديد القوى السياسية المختلفة التي تشارك في ممارسة السلطة، وصنع القرار ورسم السياسات العامة ،بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، سواء كانت هذه القوى و المؤسسات رسمية أقامها الدستور، أو مؤسسات غير رسمية مثل الجمعات الضاغطة و الأحزاب، هذه الأخيرة يمكن تعريف بأنها تنظيمات أو تشكيلات تتكون من مجموعة من الأفراد تربطهم وحدة الفكر، والهدف متبنين منهج سياسي موحد في ظل نظام قائم يعمل على نشر وتنفيذ أفكارها من أجل كسب ثقة عدد أكبر من الفئات الاجتماعية من أجل الوصول إلى السلطة أو المشاركة في اتخاذ قراراتها على الأقل.

والجزائر كغيرها من الدول خاضت تجربة حزبية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وعرفت نظام قانوني يحكم كيفية إنشاء الأحزاب السياسية ، وتميزت كل فترة بخصوصياتها ويمكن تقسيم هذه التجربة إلى مرحلتين أو محورين مهمين، مرحلة ما قبل 1989 أي مرحلة الحزب الواحد ومرحلة ما بعد1989 إلى يومنا هذا، أي مرحلة التعددية، وتتناول هذين المحورين في هذه الدراسة من الناحية القانونية ومدى تأثير المشرع في هذه التجربة

تبنت الجزائر التعددية الحزبية كإحدى آليات التحول الديمقراطي، فظهرت على الحياة السياسية مجموعة من الأحزاب شاركت في العملية الانتخابية و أصبحت ممثلة في مؤسسات النظام السياسي و أصبحت التعددية الحزبية على المحك. و **السؤال الجدير بالطرح:هل نجحت الأحزاب السياسية في تحقيق الأهداف المرجوة في الجزائر؟**

ومن خلال هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

_ماذا نعني بالأحزاب السياسية؟

_ماذا تمثل أحداث أكتوبر 1988؟

_هل هناك أسباب دفعت الجزائر لتبني التعددية الحزبية و السياسية؟

_ما هي العوامل التي أدت إلى هذا التحول؟

_ما هي نتائج الإصلاحات السياسية؟

-ما هي البرامج التي تبنتها هذه الأحزاب ؟

-هل توصلت الجزائر بفضل الأحزاب السياسية إلى تحقيق الديمقراطية؟

و للإجابة على هذه التساؤلات ارتأينا أن نترك الإطار الزمني مفتوحا من 1962 إلى 2009 ، باعتباره يتضمن المرحلتين اللتين مرت بهما الجزائر ، مرحلة نظام الحزب الواحد من 1962 إلى 1989 ، و مرحلة التعددية الحزبية من 1989 إلى غاية يومنا هذا.

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

_ تعتبر أحداث أكتوبر 1988 المنعرج الهام في تحول النظام السياسي الجزائري من الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية.

_للأحزاب السياسية أثر في التنمية السياسية في الجزائر.

- أن الأحزاب السياسية في الجزائر أصبحت جزءا من مشهد الوضع الراهن وتثبيته، وللتخلص من هذه الوضعية لابد من التأكيد على أن التغيير يأتي عبر المزيد من الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية.

منهجية البحث:

اتبعنا في البحث المنهج التاريخي لسرد المسار التاريخي للأحزاب السياسية في البلاد ،و المنهج الوصفي لتحليل واقع الأحزاب السياسية في البلاد و مختلف العوامل التي تتأثر بهاو النتائج التي حققتها. أما الإقترابات فقد اعتمدنا على اقتراب التحليل النظمي وهذا لدراسة البيئة الداخلية و الخارجية للنظام السياسي الجزائري لتحول نحو التعددية الحزبية.كما ساعدنا الاقتراب المؤسساتي لدراسة المؤسسات السياسية و هياكلها و الكشف عن واقع الديمقراطية.

صعوبات البحث:

لقد واجهتنا صعوبات في إعداد البحت نذكر منها:

شح المكتبة من الكتب اللازمة لمتطلبات البحث، و لا توجد الكثير من الدراسات التي تناولت النظام الحزبي في الجزائر ، إن لم نقل أنها شبه منعدمة باستثناء بعض الأدبيات المكتوبة باللغة الفرنسية مما أدي إلى اعتمادنا على كتاب قيم لدكتور "ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية ،الجزائر:مديرية النشر لجامعة قالمة،2006".و بعض المراجع ، وعدم المصداقية في بعض المواقع الالكترونية. ناهيك عن ضيق الوقت.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في العدد الكبير من الباحثين و علماء السياسة المهتمين بالأحزاب السياسية الجزائرية و معرفة أهم العوامل المؤثرة في عملية الانتقال من الأحادية إلى التعددية الحزبية كما يمكن الاستدلال بها من خلال معرفة العلاقة التبادلية الموجودة بين النظام السياسي و الأحزاب السياسية.

مبررات اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع :

-موضوع الدراسة يندرج في إطار التخصص فموضوع الأحزاب السياسية يعتبر من أهم المواضيع التي تصب في النظام السياسي.

-رغبة شخصية في دراسة ظاهرة التعددية الحزبية في البلاد.

-التعرف على أهم التحولات السياسية التي شهدتها الجزائر في عملية التحول نحو الديمقراطية.

- و أهم التحولات التي عرفتها الجزائر بداية من عام 1988.

و للإجابة على الإشكالية قسمنا بحثنا إلى فصلين الفصل الأول و يتمثل في الأحزاب السياسية.و تكلمنا عن الإطار النظري للأحزاب السياسية ثم عوامل نشأة الأحزاب السياسية، و الفصل الثاني يتمثل في الأحزاب السياسية في الجزائر.

الفصل الأول:الأحزاب السياسية.

المبحث الأول: الإطار النظري للأحزاب السياسية.

المبحث الثاني: عوامل نشأة الأحزاب السياسية.

المبحث الثالث: تصنيف الأحزاب السياسية و الأنظمة الحزبية.

يتناول هدا الفصل في المبحث الأول التأصيل النظري لمفهوم الأحزاب السياسية ،حيت يتعرض إلي مفهوم الحزب السياسي في الفكر اللبرالي و الفكر المركسي و الفكر العربي ،تم يتطرق في المبحث الثاني إلي عوامل نشأت الأحزاب السياسية و تصنيفها ،وفي المبحث الثالث إلي رصد الأنظمة الحزبية خاصة في النظم السياسة العربية.

المبحث الأول: الإطار النظري للأحزاب السياسية.

يستعرض هدا المبحث إلي مفهوم الأحزاب السياسية في الفكر الليبرالي و الفكر الماركسي و الفقه العربي

المطلب الأول: تعريف الحزب السياسي

المعني اللغوي و المعني الاصطلاحي للأحزاب السياسية.

أ. المعني اللغوي

جاء في مختار" الصحاح":حزب الرجال أصحابه ، و الحزب أيضا يعني الطائفة ،ويقال تحزبوا .بمعنى تجمعوا ، و الأحزاب تعني أيضا الطوائف التي تجتمع لمحاربة الأنبياء عليهم الصلاة و السلام[1] و من هنا نرى إن كلمة (حزب) لغة تفيد الجمع. كلمة سياسي:مأخوذة من كلمة سياسة' و السياسة لغة تفيد القيام بشؤون الرعية، و استخدام العرب كلمة سياسة، بمعنى الإرشاد و الهداية. غير إن كلمة سياسي تعني في الوقت الحاضر، كل ما يتعلق بالسلطة أو كما يقول مارسيل بريلو:"إن السياسة بالنسبة للعامة 'تعني أساسا الحياة السياسية ،الصراع حول السلطة ،إنها ظاهرة بنفسها أما بالنسبة للناحية العلمية السياسية هي معرفة الظاهرة."

وتشمل دراسة السياسة نظام الدولة و قانونها الأساسي و نظام الحكم فيها وبدالك توصف الجماعة بأنها سياسية عندما يكون هدفها الوصول إلى السلطة.

ب. المعني الاصطلاحي:

[1] الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر الرازي، "مختار الصحيح "،لبنان:مكتبة لبنان،1985،ص56.

لقد تعددت التعريف بين رجال الفكر السياسي و القانوني للأحزاب السياسية، و يرجع هادا الاختلاف إلي تعدد الأيديولوجيات، والى تطور النظرة إلى وضيفة الحزب و مهامه، والى الزاوية التي ينضر منها إليه.

المطلب الثاني: الفكر الليبرالي:

يركز في تعريفه للحزب السياسي علي الجانب العملي و الهدف النهائي للعملية السياسية التي يقوم بها الحزب و الوصول إلي السلطة، و المشاركة في صنع القرار، كما أن البرنامج السياسي للحزب يلعب دورا جوهريا في مرحلة تأسيسه. فيعرف " بن جمان قوستو" الأحزاب السياسية "هي جماعة من الناس لها اتجاه سياسي معين. أما جون جيكال و أندري أوريو"إن الحزب تنظيم دائم يتحرك علي مستوي وطني و محلي من اجل الحصول علي الدعم الشعبي، ويهدف للوصول إلي ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة. و يعرف"جورج بيردو"الحزب السياسي بقوله: هو كل تجمع بين الأشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية و يعملون علي انتصارها و تحقيقها و ذالك بجمع اكبر عدد من المواطنين حولها و السعي للصول إلي السلطة أو علي الأقل التأثير علي قرارات السلطة الحاكمة

على الرغم من أن اغلب دارسي الأحزاب السياسية ، قدموا تعريفا ل "الحزب السياسي " فان البعض لم يهتم بمسالة التعريف بشكل مباشر[2]، ابتدآ بكتاب الإستاد الفرنسي "موريس ديفرجي **الأحزاب السياسية** الذي صدر سنة 1951 ،لا نجد فيه تعريفا ، واضحا للحزب السياسي . وكدالك الإستاد"**جيوفاني سار توري**" في مؤلفه بعنوان **الأحزاب و النظم الحزبية** ،ثم استدرك الموقف نتيجة دخول الدراسات الحزبية ضمن العديد من المجالات السياسية ، وظهور الأحزاب بدول العالم الثالث ،ليطلق مصطلح "الظاهرة الحزبية" للدلالة علي كل

[2] ناجي عبد النور،"النظام السياسي من الأحادية إلي التعددية الحزبية"،بدون طبعة،مديرية النشر لجامعة الجزائر،2006،ص 29.

الأحزاب و أي كان شبه حزبي يقوم بمهام الأحزاب السياسية ،فالأحزاب هي كتل وأجزاء وهيئة للتمثيل الشعبي تقوم بالتعبير عن مطالب اجتماعية محددة .[3]

المطلب الثالث: الفكر الماركسي

يعرف الحزب بأنه "تنظيم يوحد الممثلين الأكثر نشاط بطبقة معينة، ويعبر عن مصالحها و يقودها في الصراع الطبقي و يعرف الحزب الشيوعي بأنه "طليعة الطبقات الكادحة التي تسعى إلى تصفية الاستغلال بشتى أشكاله و صوره بهدف الوصول إلى الحكم دكتاتورية البروليتاريا" فمفهوم الحزب عند الفكر الماركسي و الاشتراكي هو حزب طبقي حيت يتم التركيز فيه على التكوين الاجتماعي للحزب، و الارتباطات الاقتصادية لأعضائه والمراتب التي يحتلونها في السلم الاجتماعي. فالحزب في الفكر الماركسي هو جزء من طبقة معينة، بل و قسم متقدم، أو "**طليعي**" في الطبقة، الحزب الثوري آو العمالي يرتكز طبقة العمال ويمثل قاعدتها.

المطلب الرابع: الفكر العربي

يكاد يقترب في تعريفاته للحزب السياسي مع الفقه الليبرالي، فنجد لدى الفقهاء العرب وعلماء السياسة عدة تعار يف أبرزها تعريف د."**سليمان الطماوي**"، الذي يعرف الأحزاب السياسية بأنها "جماعة متحدة من الأفراد، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، لتنفيذ برنامج سياسي معين[4]". أما الدكتور" **رمزي طه الشاعر**" فانه يعرف الحزب السياسي بأنه "جماعة من الناس لهم نظامهم الخاص وأهدافهم و مبادئهم التي يلتفون حولها ويتمسكون بها و يدافعون عنها، ويرمون إلى تحقيق مبادئهم و أهدافهم عن طريق الوصول إلى

[3] ناجي عبد النور،مرجع سابق ،ص30 .

[4] سليمان الطماوي،"السلطات الثلاث في الدساتير العربية و في الفكر الإسلامي "(دراسة مقارنة)،لبنان:دار الفكر العربي،1996،ص36.

السلطة أو الاشتراك فيها"[5]. أما الدكتورة"**سعاد الشرقاوي**" فتركز في تعريفها للحزب علي الجانب التنظيمي وتعرف الحزب"بأنه تنظيم دائم يتم على المستويين القومي و المحلي يسعى للحصول إلى مساندة شعبية بهدف الوصول إلي السلطة و ممارستها من اجل تنفيذ سياسة محددة .[6]

بعد هذا العرض لأشهر التعريفات الاصطلاحية للأحزاب السياسية يمكن القول الحزب السياسي هو تجمع الأفراد، ذو تنظيم وطني،له مشروع سياسي،ويعبر عن قوي اجتماعية،يستهدف الوصول إلي السلطة أو المشاركة فيها آو التأثير عليها بواسطة الدعم الشعبي أو أنشطة متعددة بعد هذه التعارف، نتساءل عن العناصر الرئيسية في الحزب،يري(**انطونيو غرمشي**) انه من اجل وجود الحزب، فانه ينبغي تضافر ثلاثة عناصر أساسية.

1.عنصر واسع الانتشار يشمل رجالا عاديين يشاركون بانضباطهم و بإيمانهم.

2 .عنصر التلاحم الرئيسي الذي بمركز كل القوى في المجال القومي ويجعلها فعالة.

3.العنصر الأوسط الذي يربط الأول و الثاني ربطا ماديا و معنويا، ولكل حزب نسب محددة بين هذه العناصر الثلاثة،و يتوصل الحزب إلى فعليته القصوى بتحقيق "**النسب المحددة**"، فإذا توفرت هذه الشروط أمكن القول باستحالة القضاء على الحزب بالطرق العادية. هذه الخصائص و المعاير هي التي تميز بالفعل الحزب السياسي، لكن يمكن جمع الخصائص و العناصر الأساسية التي تميز الحزب حتى يصبح التعريف وافي،وهذه العناصر هي:

[5] ناجي عبد النور، مرجع سابق،ص 29 .

[6] –سعاد الشرقاوي،"النظم السياسية في العالم المعاصر"،جامعة القاهرة،(د،د،ن)،2007، ص200.

1.**العنصر الأيديولوجي**:كل حزب سياسي إذا لم يكن يحمل لأيديولوجية فإنه يعبر عن بعض التوجهات، أو أن يكون له مذهب سياسي يسعي لأعانته و تطبيقه.

2.**العنصر التنظيمي**: كل حزب سياسي له تنظيم علي المستوي المحلي و المستوي الوطني و تكون هناك علاقة بين القمة و القاعدة المنتشرة عبر الوطن.

3.**غاية الحزب**: أن تتوفر إرادة واضحة في الوصول أو المشاركة في السلطة المنتشرة عبر الوطن.

4.**ضمان التأيد الشعبي**: يعمل الحزب علي كسب الدعم الشعبي و تجمع أكبر عدد ممكن من المنخرطين، و المتعاطفين عن طريق الإقناع للحصول علي الأصوات في الانتخابات

بناء على هذه الخصائص و العناصر يمكن إعطاء تعريفا شاملا للحزب السياسي،"و هو عبارة عن تنظيم سياسي يعبر عن مصالح قوى اجتماعية معينة له برنامج سياسي يسعى من خلاله إلى كسب تأيد الرأي العام قصد الوصول إلى السلطة وممارستها.7

كأي مفهوم من مفاهيم العلوم الاجتماعية ، تتعدد التعريفات المختلفة للأحزاب السياسية ، على أنه ومن واقع النظر لهذه التعريفات ، يمكن الإشارة إلى أن الحزب السياسي هو : " اتحاد بين مجموعة من الأفراد ، بغرض العمل معاً لتحقيق مصلحة عامة معينة ، وفقاً لمبادئ خاصة متفقين عليها . وللحزب هيكل تنظيمي يجمع قادته وأعضاءه ، وله جهاز إداري معاون، ويسعى الحزب إلى توسيع دائرة أنصاره بين أفراد الشعب .

[7] ودودة بدران،"الأحزاب السياسية"،القاهرة،المكتب العربي للمعارف،1995،ص5.

وتعد الأحزاب السياسية إحدى أدوات التنمية السياسية في العصر الحديث . فكما تعبر سياسة التصنيع عن مضمون التنمية الاقتصادية ، تعبر الأحزاب والنظام الحزبي عن درجة التنمية السياسية في النظام السياسي .

وقد حافظت الأحزاب السياسية على أهميتها بالرغم من تطور مؤسسات المجتمع المدني ، التي اكتسب بعضها مركزاً مرموقاً على الصعيد الخارجي من خلال التحالفات عابرة القومية ، ولكن تلك المؤسسات لم تستطع أن تؤدي وظيفة الأحزاب في عملية التداول السلمي للسلطة ، إضافة إلى وظائفها الأخرى في المجتمع

وتختلف الأحزاب السياسية عن الجماعات الضاغطة التي هي مجموعة مـــــــــن الأفراد يلتقون في أهداف و صفات أو خصائص معينة يسعون لإحداث التأثيرات المطلوبة في السلوك الذي يتخذه صناع القرار اتجاه قضاياهـــم و مطالبهم ، و توجيهه لتحقيق مصالحهم المشتركة[8]

المبحث الثاني: عوامل نشأة الأحزاب السياسية.

لقد وردت كلمة حزب في العديد من آيات القرآن الكريم في صيغة المفرد وفي صيغة الجمع[9]، ساهمت في إبراز الأحزاب السياسية في صورتها الحالية عدد من الهيئات والمؤسسات منها النقابات المهنية والتنظيمات

[8] إبراهيم درويش . "النظام السياسي" : دراسة فلسفية تحليلية ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1968 ، ص 201

[9] وردت في سور أربعة و مكية سور تسعة سورة عشرة ثلاثة مدنية السور :

1. الآية 17 من سورة هود
2. الآية 12 من سورة الكهف
3. الآية 37 من سورة مريم
4. الآية 32 من سورة الروم
5. الآية 6 من سورة فاطر
6. الآيتان 12 ، 10من سورة ص
7. الآيتان 30 ، 5 من سورة غافر
8. الآية 65 من سورة الزخرف
9. الآية 53 من سورة المؤمنون

الطلابية الجامعية والكنائس والفرق الدينية وجمعيات المحاربين القدماء والجمعيات السرية،فالحزب السياسي جماعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم بغرض تنفيذ برنامج سياسي معين ، والأحزاب ضرورة ديمقراطية لأن موافقة الشعب على المشروعات العامة لا يتحقق على أحسن وجه إلا في حالة وجود جماعات منظمة تتولى توجيه الرأي العام [10]

يرى الكثير من الباحثين أن تعبير الأحزاب السياسية لا يطعن على أي تنظيم سياسي يدعي ذلك ؛ وضع بعضهم شروطاً أساسية لها مثل عالم السياسة الشهير "صمويل هنتنجتون" . ودون الخوض في التفاصيل ، فقد وضع "هنتنجتون" أربعة شروط في هذا الشأن هي ، التكيف ، والاستقلال ، والتماسك ، والتشعب التنظيمي

لكن على الرغم من ذلك ، فإن الأحزاب السياسية التي ينطبق عليها مثل هذه الشروط لم تنشأ نشأة واحدة ، بل نشأت بأشكال ولأسباب مختلفة ، وهناك عدة عوامل و متغيرات لتفسير نشأة الأحزاب:

المطلب الأول : العامل السيكولوجي والمؤسساتي

أ : العامل السيكولوجي.

يميل أنصار هدا الاتجاه إلي الربط نشاءه الأحزاب و ما تنطوي عليه الطبيعة البشرية من ميول و نزعات فطرية ، تتمثل في حاجة الإنسان إلي الاهتمام بالجماعة و التنافس و الصراع مع الآخرين ،و يعتبر الحزب السياسي الإطار المنظم المعبر عن هده الميول ، ومن خلاله يتنافس الناس و يتصارعون مع غيرهم ،ونظرا لان الناس

المدنية السور

1. الآية 56 من سورة المائدة
2. الآية 36 من سورة الرعد
3. الآيتان22 ، 20 من سورة الأحزاب
4. الآيتان22 ، 19 من سورة المجادلة

[10] سليمان محمد الطما وي،"النظم السياسية و القانون الدستوري"،سنة1988، ص257،258

ينقسمون إزاء عملية التغير إلى فرقين :احدهما يؤمن بالتغير و الأخر يقاومه ، فمن المحتم أن يسعي كل فريق إلى تشكيل كل حزب يمثله ، ومن هنا ظهرت الأحزاب الراديكالية والأحزاب المحافظة .

ج: العامل المؤسساتي:

تربط هده النظرية بين نشأة الأحزاب و تكوين المجالس التشريعية و التوسع في حق الانتخاب حيت يعتبر" موريس دفيرجي رائد في هذا المجال. 11

حيت يرى أن ظهور الأحزاب السياسية قد اقترن تاريخيا بظهور ما يسمى(الجماعات البرلمانية) تلك الجماعات التي نشاءه داخل البرلمان عندما شعر الأعضاء أنهم في حاجة إلى جماعة يعملون داخلها كفريق متجانس، من اجل الدفاع و الحفاظ علي مصالحهم (إعادة انتخابهم في جمهور الناخبين)[12] و مع التوسع في حق الاقتراع و زيادة حجم الناخبين بدأت هذه الجماعات في تنظيم هذا الجمهور داخل ما يعرف بالجان الانتخابية من اجل الدفاع عن مصالح أعضاءهم ومصالح الناخبين في أن واحد، ومن خلال الاتصال المستمر، و توطيد العلاقات بين هذه الجماعات و تلك اللجان برزة فكرة الأحزاب السياسية.

المطلب الثاني : العامل الإيديولوجي والتاريخي

أ : العامل الإيديولوجي

يري أصحاب هذا الاتجاه، أن ظهور الأحزاب السياسية يرجع إلى ظهور الإيديولوجيات الديمقراطية، التي كان لها الفضل في قيام البرلمانيات و اتساع حق الاقتراع، و التي من خلالها أصبح الحزب يمثل ضرورة و أداة رئيسية لواجهة النظم الدكتاتورية و الأوتوقراطية و تدعيم الحكم الديمقراطي و الحريات العامة.[13]

ج: العامل التاريخي.

[11] ناجي عبد النور، مرجع سابق،ص33.

[12] ودودة بدران، مرجع سابق،ص7.

[13] –ناجي عبد النور، مرجع سابق،ص33.

يربط أنصار هذا الاتجاه، نشوء الأحزاب بتعرض النظام السياسي إلي مجموعة من الأزمات تتمثل في مايلي:

أ _أزمة الشرعية: يقصد بها عجز المؤسسات القائمة في مجتمع ما عن التعامل مع المتغيرات الناشئة و المطالب المتزايدة

ب_أزمة المشاركة: و يقصد بها ظهور جماعات جديدة راغبة في الإسهام في العملية السياسية، الأمر الذي يفرض ضرورة توفير قنوات الاتصال اللازمة.

ج _أزمة التكامل القومي أو الاجتماعي في الدولة: و يقصد بها أن تكون المنافسة الحزبية تعبير عن الانقسامات السلالية في المجتمع كما هو الحال في الكثير من دول العالم الثالث.[14]

المطلب الثالث: العامل التنموي: يري أصحاب هذا العامل إن نشأة الأحزاب السياسية مرتبط بالتحولات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي تنجم عن عمليات التحديث و التحضير في المجتمع، وما يقترن بهذه العمليات من نتائج سياسية، كالمطالبة بدور في اتخاذ القرار ووجود جماعات لها مصالح تسعى للدفاع عنها، و تؤمن بان من حقها أن تشارك في السلطة وان يكون لها دور مؤثر و فعال في العملية السياسية و من اجل ذالك قد تلجأ هذه الشريحة الجديدة إلي إنشاء أحزاب خاصة بها. [15]

المبحث الثالث: تصنيف الأحزاب السياسيةو الانضمة الحزبية.

[14] ودودة بدران،مرجع سابق،ص8.

[15] –ناجي عبد النور،مرجع سابق،ص34.

إن تصنيف الأحزاب السياسية يواجه إشكالية معايير التصنيف،فليس من السهل إيجاد تصنيفات موحدة لتقسيم الأحزاب السياسية و هذا راجع إلى اختلافات في الطبيعة الحزب و تنظيمه و أهدافه، أو يرجع ذالك إلى اختلافات في الأنظمة السياسية المتنوعة، فهناك من يصنف الأحزاب السياسية بناء على ثلاثة معاير هي :

المطلب الأول :تصنيف الأحزاب السياسية.

- معيار مشاركة الأعضاء في حياة الحزب.

- معيار التنظيم.

- معيار القاعدة الاجتماعية للحزب.

من ابرز الكتاب اللذين قدموا تصنيفا للأحزاب السياسية نجد "مورس دو فريجي" الذي ميز بين أحزاب النخبة والأحزاب الجماهيرية ثم أضاف تصنيفا أخر عام 1976 وهي الأحزاب ذات الهياكل الجامدة و الأحزاب المرنة.

ويميز جان شارلون الذي كتب عن الأحزاب السياسية عام 1971 بين ثلاثة أنواع من الأحزاب هي أحزاب النخبة ،الأحزاب الجماهيرية، و أحزاب الناخبين .16

أما جوزاف كادر فيعطي تصنيفا أخر للأحزاب فبالنسبة إليه توجد ثلاثة أصناف من الأحزاب : أحزاب الأحرار و الأحزاب المتسلطة، ومن جهة ثانية الأحزاب المنظمة و الأحزاب قليلة التنظيم ومن جهة ثالثة الأحزاب الصغيرة و الأحزاب الكبرى.

أما جورج بيدرو فيصنف الأحزاب إلى أحزاب الرأي و الأحزاب الإيديولوجية

[16] ناجي عبد النور،مرجع سابق ص35

1- حزب الرأي :ليس له مذهب سياسي أو إيديولوجية معينة وواضحة ،يتمثل مذهبه في جمع أراء أعضائه وهو قليل التنظيم وضعيف الانضباط

2- حزب الإيديولوجية: له إيديولوجية شمولية و فلسفة متكاملة حول العالم والإنسان بصفة كلية تتجاوز الجوانب السياسية ،يخاطب طبقة اجتماعية محددة هذا النوع ينطبق علي الأحزاب الشيوعية [17]

كما اقترح عالم السياسة الفرنسي جون شارلو تصنيف ثلاثي جديد يأخذ بعين الاعتبار ،ليس الإيديولوجية و التنظيم الظاهري للحزب، و لكن علي الأخص ،أهداف الحزب و الإستراتجية، ويميز هدا التصنيف بين أحزاب الأعيان و أحزاب المناضلين و أحزاب التجمع

أ - حزب الأعيان : هو حزب تقتصر عضويته على الشخصيات المرموقة ساءا كانوا مثقفين أو رجال أعمال و هو شبيه بحزب الإطارات.

ب – حزب المناظلين :هو حزب شعبي و جماهيري يظم أعداد ضخمة من المنخرطين كما يهتم بالمتعاطفين معه و هذا بغض النظر عن مكانته.

ج _حزب الناخبين : هو حزب لا يعتمد على أيديولوجية أو مذهب سياسي معين بل يركز اهتمامه حول المرشحين ، و هو يجمع أعداد كبيرة من الأفراد دون أن يجمعهم مذهب سياسي معين .

وترى " سعاد الشرقاوي " أن أهم تصنيف لأنواع الأحزاب السياسية هو إلى:

[17] ناجي عبد النور نفس المرجع،ص36

أ_ أحزاب قلة مختارة : وهى تهدف إلى مجتمع الشخصيات البارزة تصنيفها ذات النفوذ ، أم بسبب مكانتها الأدبية التي تمكنها من ممارسة تأثير معنوي أو بسبب ثرائها المادي الذي يسمح لها بالمساعدة في تغطية نفقات الانتخابات[18]

ب _أحزاب جماهيرية : وهذه الأحزاب ظهرت في الدول الغربية مع انتشار الاشتراكية ثم الشيوعية ، وترجع نشأتها إلى السباب مالية ملحه ، ولنشر الثقافة السياسية بين طبقة العمال التي لم يكن لديها معلومات عن الحياة السياسية. ومنها أحزاب الجماهير الاشتراكية- والشيوعية- والفاشية.

ويعتمد هذا التصنيف على اختلاف تنظيم الأحزاب ، مما يترتب عليه نتائج تؤثر على الانتخابات وعلى التمثيل البرلماني.19

أما الدكتور نظام بركات فيقسم الأحزاب الى أحزاب عقيدة،و أحزاب برامج،وأحزاب مصالح،و أحزاب الأشخاص.

1 -أحزاب العقيدة:ترتكز هده الأحزاب حول عقيدة محددة تقدم تفسيرا متكاملا و معقول للواقع الاجتماعي وتضع تصورا محددا للمجتمع المنشود، و الأفراد ينتمون إلى حزب العقيدة ويلتفون حوله بسبب التصديق و الأيمان بالأفكار و تفسيرات العقيدة التي تتجسد بوضوح في برامج الحزب و أهدافه

2-الأحزاب العملية (البرامج): هي أحزاب مواقف و برامج عامة وليس لها ارتباط بعقيدة محددة، وتتغير مواقفها سياستها العامة من فترة إلى أخرى تماشيا مع الظروف المتغيرة فتتميز هده الأحزاب بقدرتها علي

[18] سعاد الشرقاوي، مرجع سابق ،ص211.
[19] سعاد الشرقاوي، مرجع سابق، ص213.

التكيف مع الظروف المحيطة بها كما أنها تتأثر بنوعية القيادات التي تسيطر عليها .و الأحزاب العلمية لقبة بهذا الاسم نظرا علي قدرتها علي التحرك بين كافة فات المجتمع.

3- أحزاب المصالح: توجد أحزاب المصالح بصفة خاصة في نظام تعدد الأحزاب وقد توجد كأحزاب صغيرة نظام الحزبيين . وهي تمثل مصالح محددة لجماعة كبيرة منضمة من الأفراد اللذين يصرون علي تحقيق أهدافهم ومصالحهم الخاصة من خلال المشاركة المباشرة في الحكومة[20]

لتصنيف الأحزاب العربية ،يمكن الاعتماد علي معايير تتعلق بالأيديولوجية ، وشكل العضوية ، و طبيعة القوى المؤيدة،ودرجة المؤسسية و أساليب العمل ،لتصنيف الأحزاب السياسية التي افرزها الواقع السياسي العربي.

1-أحزاب الأشخاص: كانت تدعو إلى التغير المعتدل و تقبل بالمنافسة ، يتم تجنيد قيادتها من أبناء الطبقة العليا من ملاك الأراضي الزراعية ، وكبار التجار، شعبيتها محدودة ،قليلة لانتشار على مستوي الطبقة الوسطي ، تعتمد على أسلوب الحوار و الخطابة.

2-أحزاب الحركة الوطنية: ظهرت كرد فعل علي الاحتلال ،كان هدفها الاستقلال، انتشرت في الريف من الحضر، كان للشخصية الكاريزمية دور هاما في إطار ها.

3-أحزاب الكوادر :ظهرت لتعارض النظام القائم اتسمت إيديولوجيتها بالثورة، و رفض المنافسة الحزبية، تجند نخبتها من المثقفين و الموظفين.

4-أحزاب النظام الحاكم: كونتها النظم العسكرية في عقدي الخمسينيات و الستينيات عندما شعرت بحاجتها إلى قاعدة شعبية منظمة، و بحكم نشأتها ارتبطت بالنظام، وعارضت المنافسة الحزبية.

[20] ناجي عبد النور،مرجع سابق، ص37.

5-الحركات الدينية: ظهرت في العشرينيات لتكون أوائل التنظيمات ذات القاعدة الجماهيرية العريضة ، ثم انتشرت في السبعينيات ، تدعو إيديولوجيتها إلى التغير الثوري السريع، وتتصدى للنظام ولا تتحمس للمنافسة الحزبية .

المطلب الثاني:الأنظمة الحزبية.

المقصود بالنظام الحزبي في الدولة هو شكل وطبيعة علاقة التنافس السياسي بين الأحزاب السياسية داخل الدولة، هذه العلاقات المتنوعة إذا كانت ثابتة و مستقرة تشكل في مجملها بما يسما النظام الحزبي

يمثل النظام الحزب دعامة من دعائم نظام الحكم الديمقراطي ، ومعيار لتصنيف النظم السياسية ومعرفة مدى تعدد مراكز التأثير في صنع القرار السياسي21

تقسم الأنظمة الحزبية إلى قسمين رئيسيين هما :نظام حزبي تنافسي،نظام حزب غير تنافسي.

/ :الأنظمة الحزبية التنافسية.

يوجد النظام الحزبي التنافسي في المجتمعات الديمقراطية التي تعتمد مبدأ توزيع القوة بين مختلف الفئات

وعدم تركيزها بيد فئة واحدة دون بقية الجماعات . وفي هذه المحيط الديمقراطي تتنافس الأحزاب السياسية عن طريق الانتخابات للسيطرة علي السلطتين التنفيذية و التشريعية.

و من أهم خصائص الأنظمة التنافسية أن الأحزاب التي تسيطر علي مراكز القوة في الحكومة لا تحاول منع الأحزاب الأخرى من الاستمرار في نشاطاتها السياسية و نشر مبادئها و كسب الدعم الشعبي لها و قيادتها

[21] سعاد الشرقاوي، مرجع سابق،ص220.

لحركات المعارضة في الدولة.و عند هزيمة الأحزاب الموجدة في الحكومة بواسطة الانتخابات[22] الشعبية فإنها تترك السلطة سلميا وتسلمها للأحزاب الأخرى المنتخبة التي ستخلفها في السيطرة علي الحكومة ،و تتحول هي بدورها إلى أحزاب معارضة

وفي ظل هذا المحيط التنافسي يمكن أن نميز ثلاثة أنواع للأنظمة التنافسية

1.نظام الحزبين (نظام الثنائية الحزبية).

إن نظام الثنائية الحزبية يقوم على وجود حزبين أو حزبين رئيسيين يتنافسان على السلطة ، هناك من الأنظمة الرأسمالية من يأخذ بنظام الثنائية الحزبية أو ما يسمى بنظام الحزبين الرئيسيين ، ويتميز بوجود حزبين كبيرين يتقاسمان تأييد الرأي العام فيما بينهما كما يتعاقبان على السلطة ، و يتصف الحزبان بالاعتدال والتساوي من حيث القاعدة الشعبية ومن أبرز الدول التي تأخذ بهذا النظام وبريطانيا. والولايات المتحدة الأمريكية[23]

أ – نظام الثنائية الحزبية الجامدة

يكون النظام جامدا في حالة وجود حزبين يتنافسان على كسب الأصوات والتعاقب على السلطة و لما يفرض الحزب انضباطا صارما على النواب أثناء التصويت على الأمور المصيرية و الحيوية في كافة المجالات ويفرض إتباع تعليمات الحزب هذا يزيد من سلطة رئيس الحكومة على الوزراء و النواب كما في بريطانيا.

ب – نظام الثنائية الحزبية المرنة

يكون نظام الثنائية الحزبية مرنا لأن الحزب لا يتشدد في رقابة أعضائه أثناء عملية التصويت فيكون للناخب الحرية في اتخاذ الموقف الذي يراه مناسبا دون الرجوع إلى الحزب كما في الولايات المتحدة الأمريكية. إن النظام

[22] –ناجي عبد النور،مرجع سابق،ص ص،40،39

[23] خليل هيكل،"الأحزاب السياسية فكرة و مضمون"،مكتبة الطليعة بأسيوط، 1978،ص،73.

الحزبي في الولايات المتحدة الأمريكية يسير على نظام الحزبين لكن مع وجود كل مجالات الصراع الحزبي لكنها تتماشى مع نظام الحزبين الرئيسيين، و هذه الصراعات هي التي تقيم الأحزاب و تسقطها ، و تجعلها تعاني من وجوه ضعفها، لا تمنع الثنائية الحزبية من وجود أحزاب صغيرة ذات إيديولوجيات مختلفة.

تطلق هذه التسمية علي النظام الذي يظهر فيه حزبين كبيرين يتبادلان فيه الأغلبية البرلمانية ويتناوبان السيطرة غلي السلطة التنفيذية تعد المملكة المتحدة نموذجا تقليديا لنظام الحزبين ، ويتميز هدا النظام بوجود حزبين كبيرين (العمال و المحافظون) [24].

2. نظام تعدد الأحزاب السياسية.

يوجد نظام تعدد الأحزاب إذا تمكنت ثلاثة أحزاب أو أكثر من اقتسام نتائج الانتخابات العامة وتوزيع المقاعد داخل السلطة التشريعية فيما بينها و بشكل الذي يعطي لكل منها تأثير فعالا داخل البرلمان.

إن المحدد لنظام تعدد الأحزاب أو المعيار الذي يميزه عن نظام الحزبين هو ليس مجرد زيادة الأحزاب ولكن هو مقدار القوة النسبية التي تتمتع بها مجموعة الأحزاب داخل مجلس النواب.

أ – نظام الأحزاب المتعددة:

في هذا النظام تتعدد الأحزاب السياسية توجد ثلاثة أحزاب فأكثر تتقارب من حيث القوة و الوزن و الأهمية تأخذ به الدول التي تطبق الديمقراطية السياسية وتكون حكومتها ائتلافية كما في إيطاليا ، فرنسا و الجزائر، و أن أخذ الدولة بنظام التمثيل النسبي في الانتخابات قد يزيد من عدد الأحزاب السياسية.

و يتصف النظام في الدول التي تأخذ بتعدد الأحزاب بالصفتين التاليتين

-ضعف الحكومات و قصر عمرها:

[24] –ناجي عبد النور،تجربة التعددية الحزبية و التحول الديمقراطي،دراسة تطبيقية في الجزائر،الجزائر:دار الكتاب الجديد،2010،ص123.

إن الأخذ بنظام التعددية الحزبية يتعذر أن يفوز حزب بالأغلبية في البرلمان وبذلك لا يمكن لأي حزب أن يشكل حكومة بمفرده بذلك تتشكل حكومة ائتلافية تتكون من عدة أحزاب متقاربة في المبادئ و تتفق على وضع برنامج معين والعمل على تنفيذه لكن تكون قصيرة المدة لعدم و جود الانسجام من حيث أعضائها و تكون حكومات ضعيفة

-تصبح الأحزاب جامدة

يقصد بها تلك الأحزاب التي تفرض على أعضائها درجة قوية من الطاعة والالتزام لذا يخضع النائب في ممارسته لعمله لتوجيهات الحزب لا لضميره و يمتد الخضوع إلى الوزراء فيلتزمون بتنفيذ إرادة الحزب الذي رشحهم و يسعون إلى تشكيل الوزارة من أنصار الحزب و هذا يؤدي إلى تعطيل تشكيل الوزارات.

بالرغم من الانتقادات التي وجهت إلى نظام تعدد الأحزاب لكن يتبين أن هناك علاقة وثيقة بين الديمقراطية وتعدد الأحزاب ، نساند الدكتورة سعاد الشرقاوي في رأيها بأن تعدد الأحزاب يحقق مزايا لأنها تقوم بتنظيم وترتيب الأفكار والمبادئ الاجتماعية والسياسية المختلفة ، ومن ثم تتكون لدى الناخبين ثقافة سياسية ، وبموجبها تتحقق الديمقراطية ، لو فكر كل ناخب بنفسه دون توجيه لما تكون رأي عام ، وبالتالي سنصل إلى البيروقراطية أو الفاشية ، وهما نظامان يبعدان كل البعد عن الديمقراطية.[25]

قد يكون هناك توازن في القوة بين الأحزاب المشتركة في الإتلاف الحزبي وقد تكون بعضها أقوى بكثير من الأخرى وأحزاب الإتلاف قد تكون متقاربة في مبادئها و مفاهيمها السياسية و الاجتماعية ومواقفها من القضايا السياسية المختلفة، وان تكون متباعدة و متنافرة.

[25] مزياني فريدة،"المجالس الشعبية المحلية في ظل نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري"،مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في القانون–غير منشورة،جامعة منتوري،قسنطينة،2005.

و يمتاز هذا النظام بأنه يتيح دورا واسعا لكل القوى السياسية في المجتمع لتعتبر عن مواقفها و أهدافها هذا من جهة ، و من جهة أخرى فإن تعدد الأحزاب السياسية يساعد الناخبين على تكوين آرائهم السياسية كما أنه يعني بداهة وجود بعض الأحزاب في الحكم و بعضها الآخر في المعارضة[26]

ووفق هذه الاختلافات المتعددة يفرق بعض الكتاب بين ثلاثة نماذج مختلفة لنظام تعدد الأحزاب

1–النموذج الفعال:

في هذا النوع من نظام تعدد الأحزاب تتميز الأحزاب ذات القوة بالاعتدال وتجنب الصراع وتساهم المعارضة بدورها في المحافظة على المواقف الحزبية المتسمة بالاعتدال.ويتسم هدا النموذج بسهولة تشكيل حكومات الإتلاف و استقرارها . ونجد هدا النوع من الإتلاف في بلجيكا ولكسمبورغ،و سويسرا.

2–النموذج المتجزئ:

يتميز هذا النموذج بتفرق أحزابه على أساس مختلفة و تباعدها و تنافرها. وتنشئ صعوبات كبيرة عند تشكيل الحكومات الائتلافية التي تبقى غير مستقرة نظرا لاحتمال تعرض الإتلاف القائم بين الأحزاب لازمات سياسية شديدة .و تعتبر ايطاليا من اكتر الدول التي تجسده.

3–نموذج السيطرة المنفردة:

في هذا النموذج يتمكن احد الأحزاب إما من احتلال نصيب الأسد في الإتلاف الحزبي، أو أن يحكم منفردا لفترة من الفترات الانتخابية، ويوجد هذا النوع لنظام تعدد الأحزاب في السويد النرويج البرتغال. وإذا تكررت الحالة التي يحكم فيها الحزب المسيطر منفردا دون قيام الإتلاف لفترات انتخابية متعددة و نشأ نوع من

[26] – محمد نصر مهنة ،"علوم سياسية : دراسات في الأصول و النظريات "، القاهرة : دار الفكر العربي ، ص 251.

الاستقرار المصاحب لهذا الوضع نكون بصدد نظام حزبي آخر يختلف عن نظام تعدد الأحزاب ويعرف بنظام الحزب الديمقراطي المسيطر.

- نظام الحزب الديمقراطي المسيطر :

يوجد هذا النظام حين يتمكن احد الأحزاب في الدول الديمقراطية من احتلال أغلبية مقاعد السلطة التشريعية و تشكيل الحكومة بمفرده . دون إشراك الأحزاب الأخرى و لفترة طويلة، وفي مثل هذا النظام يسمح بوجود الأحزاب الأخرى، التي تشارك وتتمتع بحرية معارضة الحزب الحاكم. [27]

هكذا يتضح أن وجود نظام تعدد حزبي لا يعني بالضرورة وجود تنافس حقيقي بين الأحزاب، و خاصة في ظل أنظمة التعددية السياسية المقيدة.

ج:النظم الحزبية غير تنافسية.

1 -نظام الحزب الواحد

يتميز هذا النظام بسيطرة حزب واحد على كافة مظاهر الحياة السياسية ،وظهر هذا النظام في الاتحاد السوفيتي وأنتشر في العديد من الدول الاشتراكية وتبنته كثير من دول العالم الثالث منها الجزائر من سنة 1962 إلى 1998 يتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني ، وحزب الشعب الموريتاني في موريتانيا ، لأنها تستند إلى الرغبة في الحفاظ على الوحدة الوطنية وأنه يجب تعبئة جهود التنمية الاقتصادية من أجل مصلحة الدولة.

للحزب الواحد دور رئيسي يتمثل في الاحتفاظ بالاتصال بين القادة والجماهير ،لأن الانتخابات والبرلمانات لا تؤدي الدور الفعال لذا يعمل على نشر الدعاية لأفكار القادة بين الجماهير ، ويعد وسيلة يتعرف بها القادة على

[27] ناجي عبد النور،مرجع سابق،ص،42.

ردود فعل القاعدة الجماهيرية فيما يخص السياسة التي يتبعها الحزب ، و يعمل على تعبئة الجماهير وتنمية الشعور بالوحدة الوطنية ويعمل على إقناعها بشرعية سلطة القيادة ويدفعهم للمساهمة في الحياة السياسية

إن نظام الحزب الواحد لا يعني عدم وجود أحزاب أخرى بجانب الحزب الحاكم نجد بعض الأنظمة السياسية سمحت بوجود أحزاب سياسية أخرى ، لكن، بعض الأنظمة السياسية تمنع قيام أحزاب أخرى بجانب الحزب الواحد الحاكم

ويأخذ نظام الحزب الواحد صورتين هما[28]:

أ ـ نظام الحزب الواحد الجامد

يكون نظام الحزب الواحد جامدا في حالة وجود حزب واحد على الساحة السياسية يحتكر السلطة و لا يسمح بوجود أي تنظيم سياسي بجانبه ولا يجيز تعدد التيارات داخل الحزب كما هو الحال بالنسبة للحزب الشيوعي السوفياتي قبل تفككه و الحزب النازي الألماني في عهد هتلر و الاتحاد الاشتراكي العربي في عهد جمال عبد الناصر وحزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر في العهد

.الاشتراكي وهذا ما جسده الدستور

ب ـ نظام الحزب الواحد المرن

يكون فيه حزب واحد يسمح بمباشرة النشاط السياسي من قبل التجمعات السياسية الأخرى كحزب البعث الاشتراكي السوري الذي سمح بقيام أحزاب أخرى ففي المؤتمر السنوي الذي عقد في أفريل سنة 1980 نص على إقامة جبهة وطنية تتمثل في كافة الأحزاب السورية باستثناء الإخوان المسلمين،

[28] ناجي عبد النور،مرجع سابق،ص،ص،42 43.

والحزب الوطني الديمقراطي في مصر سنة 1980 سمح لبعض التجمعات.السياسية المختلفة بممارسة العمل السياسي.

لكن يتبين أن نظام الحزب الواحد الجامد أو المرن يؤدي إلى هيمنة الحزب الواحد على السلطة ويعمل على تقييد الحريات الأساسية لكنه يعمل ويسعى إلى إقامة وتحقيق العدالة الاجتماعية فالدولة تتدخل في كافة المجالات لتحقيق مصلحة الجماعة.

لذا نتساءل هل يعتبر الحزب الواحد نظاما حزبيا ديمقراطيا ؟

إن العديد من الفقهاء يرون أن نظام الحزب الواحد لا يعد من النظم الحزبية لأن النظام الحزبي يكون قائما على أكثر من حزب واحد ، ويعد أداة بيد السلطة الحاكمة تعمل لتحقيق مصالحها وأهدافها . فكان نظام الحزب الواحد عماد النظم الدكتاتورية

نرى أن نظام الحزب الواحد الذي كان سائدا في النظام السياسي في الجزائر نظام دكتاتوري ثوري لأنه كان يعمل على دفع عجلة التطور في المجتمع وكذا عمل على ميلاد نظام اجتماعي جديد . و نؤيد الاتجاه الذي يرى أن تعدد الأحزاب كان عماد الدول الديمقراطية[29].

وبتطبيق على النظم العربية يمكن التميز بين خمسة نظم أساسية.

1- النظم الحزبية وهي التي ترفض فكرة العمل و تقدم تبريرات دينية و تاريخية و دستورية وتستحدث تلك النظم بعض أنماط المشاركة السياسية غير الحزبية ،في صيغة المجالس القبلية و هي ذات الشورى أو صيغت المؤثرات و اللجان الشعبية .

2- نظم الأحادية الحزبية التي لا تعترف بشرعية العمل السياسي إلا لحزب واحد ،لان الحزب الواحد يجسد وحدة الأمة ويحقق الوحدة.

[29] أحمد سليم العمري،أصول النظم السياسية المقارنة،القاهرة،(ب.د.ط)،1976،ص،184.

3-نظم الحزب القائد هي نظم طورتها الممارسة السياسية للدولة العربية،تعتمد علي وجود جبهة وطنية تتألف من عدة أحزاب يقودها حزب طليعي ، ولا يسمح لها بالاختلاف معه في التوجه الإيديولوجي،

4- انظم التعددية المقيدة وهي تقترب في بعض خصائصها من نظام الحزب القائد ،حيت تسمح بوجود تعدد في التنظيمات الحزبية مع إعطاء أولوية لدور الحزب الحاكم.

5-نظم التعددية المطلقة تعد لبنان البلد الذي يمثل هذا الشكل ،حيث لا ترد أي قيود علي تشكيل الأحزاب السياسية.

خلاصة الفصل الأول

إن دراسة الظاهرة الحزبية نشأتها، وتطوره، يعبر في الواقع عن مخاض عسير، ارتبط في الحقيقة بتطور الديمقراطية ونشأتها في بلاد الإغريق، والملاحظ أن التجارب السياسية التي رافقت البناء السياسي للمجتمعات الغربية أعطت، لهذه الظاهرة طبيعة تتماشى مع الوضع السياسي والاجتماعي لهذه الشعوب،وهذا ما يفسر أن الدولة الوطن والمواطنة ،والبرلمان السيد، مفاهيم جاءت لتعبر عن طبيعة سياسية ومجتمعية ناتجة عن تفاعل عدة عوامل، أهمها بروز نخب سياسية متشبعة بثقافة سياسية حرة نابعة عن الفكر السياسي الذي راج مع بداية القرن السابع عشر. ويبدو أن الأحزاب السياسية كإحدى محصلات التطور السياسي الغربي، وجدت نفسها في كل الأنظمة السياسية، لكنها عرفت في الوقت نفسه صعوبات للعب نفس الدور في مختلف المناطق، فالظاهرة الحزبية في العالم الغير غربي لم ترقى إلى مستوى التجربة الحزبية في الغرب، وهذا نتيجة لغياب الشروط الضرورية لتفعيل الديمقراطية التي تعتبر المناخ الجيد لتجسيد الحداثة بمختلف أشكالها.والحزب من خلال المفاهيم والدراسات التي أحاطت به يعتبر وسيلة، لانتقال الشعوب من وضع سياسي لآخر، والتجارب السياسية والتاريخية تؤكد أن الأحزاب السياسية تعمل على تفعيل الحياة السياسية سواء في الأنظمة الأحادية ،أين توطد هيمنة نخبة سياسية، أو في التعددية أين تخلق إطار تنافسي وبدائل متعددة، ومهيكلة للاختلافات، ولهذا تصبح المتحدث الرسمي عن المواطن وعن طموحات ويمكن القول أن الحزب أو الظاهرة الحزبية عموما جاءت كتعبير عن واقع اجتماعي، وأن بقاءها اليوم مقرون بمدى قدرتها على تفعيل نشاطها مقابل تنامي التنظيمات الأخرى في الحياة السياسية، فالأحزاب في الغرب اليوم، تلعب دور اجتماعيا أكثر منه سياسيا، بينما تضل هذه الظاهرة في العالم المتخلف بعيدة عن هذا الدور، لأن هدفها الواحد والوحيد، هو الاستحواذ على السلطة والبقاء فيها، في حين تشكل الديمقراطية وسيلة جديدة لبقاء نخب قديمة في الحياة السياسية.وتعبر مختلف الأحزاب السياسة التي أفرزتها

الإصلاحات المرافقة لإعادة الهيكلة الاقتصادية لمختلف البلدان عن نخب تقليدية، هدفها العودة أو البقاء في السلطة بطرق شرعية وغير شرعية.

الفصل الثاني:الأحزاب في الجزائر.

المبحث الأول:العمل السياسي أثناء الحركة الوطنية.

المبحث الثاني:طبيعة النظام السياسي بعد الاستقلال.

المبحث الثالث: دور الأحزاب السياسية في الجزائر.

مقدمة الفصل الثاني:

تعتبر الظاهرة الحزبية من الظواهر السياسية و الدستورية البارزة في هذا العصر،تعكس في نشأتها الظروف الاقتصادية و الفكرية و الاجتماعية والتاريخية و السياسية للمجتمع عامتا و الجزائر خاصة.

هناك مراحل من التطور مر بها المجتمع الجزائري كانت سببا في ظهور الحركات الإصلاحات و الأحزاب السياسية كظاهرة اجتماعية و سياسية ،مصاحبة لهذا التطور ،فتعرض الشعب الجزائري للاضطهاد من صرف الاستعمار الفرنسي دفعه إلى التكتل .

المبحث الأول:العمل السياسي أثناء الحركة الوطنية.

اكتسبت عملية الهدم و البناء أثناء الاستعمار أبعاد جديدة إذ باتت هذه العملية أشد تعقيدا وتركيبا، وذلك بسبب ما تتطلبه عملية النهب الاستعماري من تركيبات معقدة و متناقضة في كثير من الأحيان. وقد جند الاستعمار لعملية الهدم والبناء كل ما هو في ترسانته من الوسائل المادية

والمعنوية . وكان الهدف الثابت هو تغيير بنية وتكوين المجتمعات التي تم إخضاعها بالقوة و القهر من أجل بناء المجتمع الجديد الذي يمكن له التكيف مع ظروف الاستعمار.

المطلب الأول:الحركات الإصلاحية و السياسية.

واجهة الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي أوسع وأعمق شكل من أشكال الاستعمار و كان مخططه يقوم على أربعة أسس هي:[30] التفقير و التجهيل و التنصير و الفرنسية. و كانت سياسة فرنسا تهدف إلى محو الكيان الجزائري بكل مقاومته الحضرية،هذه الأخيرة بدأت تمارس المقاومة السياسية للاستعمار بوسائل عصرية وتنظيمية سلمية. وسوف نتطرق إلى أهم هذه التنظيمات

ا:الجمعيات والنوادي الثقافية.

1-الجمعية الرشيدية: تأسست سنة 1894م من شباب جزائري خريجي المدارس الفرنسية الجزائرية و بتأيد من بعض الفرنسيين المتعاطفين مع الجزائريين ،كان هدفها مساعدة الشباب الجزائري علي العمل و التفكير،و العيش عيشة حديثة، و اعتمدت في تبليغ رسالتها على إلقاء المحاضرات لتوعية الشعب وننشر الثقافة الإسلامية للحفاظ على الشخصية العربية الإسلامية ومن أهم عناوين المحضرات "التضامن و الإخوة بين المسلمين"

[30] ناجي عبد النور ،مرجع سابق،ص،47

و"التشريع الإسلامي في الجزائر مند 1832" من خلال عناوين المحاضرات نلاحظ إقحام المواضيع ذات البعد السياسي و التركيز على غرس القيم الوطنية و السياسية.[31]

2_الجمعية التوفيقية: أنشأت عام 1908م،ثم أعادت النخبة تنظيمها سنة1911م استطاعت هذه الجمعية استقطاب عدد كبير من الأعضاء تهدف هذه الجمعية إلى جمع الجزائريين الذين يرغبون في تثقيف أنفسهم وتطوير الفكر العلمي و الاجتماعي.

3_النوادي الثقافية:بدا ظهورها مند منتصف القرن التاسع عشر و اتسعت مطلع القرن العشرين و من أهم هذه النوادي

_نادي صالح باي:تأسس بقسنطينة سنة1907م تربية الشعب تربية فكرية وتشجيع الهويات الأدبية و العلمية و نشر التعليم و المساعدة على تحرير الجماهير. ثم تولى تأسيس نوادي أخرى مثل نادي الشباب الجزائري في تلمسان سنة، نادي الإقبال و نادي الثرقي سنة 1927م.كانت هذه النوادي تهدف إلى حث المواطن على التأمل و التفكير في أسباب التخلف.

3_ الطرق الصوفية:لعبة دورا مهما في الحفاظ علي الهوية التفافية للمجتمع الجزائري وتحصينه ضد الغز الثقافي و تلعب دورا مهما في التجنيد السياسي.

كانت هذه الجمعيات ذات طابع اجتماعي سياسي تتركز أهدافها في المطالبة بالمساواة و الدفاع عن مصالح المسلمين.

ب: الحركات السياسية.

تأسست التنظيمات أللتي تنادي بالإصلاحات نتيجة فشل المقاومة المسلحة، ونمو الوعي الفكر في الوطن العربي لتنديد بسياسة المستعمر.

[31] ناجي عبد النور،مرجع سابق ،ص ص،49، 50.

1_لجنة المغاربة: تشكل هذا التنظيم مباشرة بعد إتفاق5 جويلية1830 أللذي وقعه الداي حسين باسم حكومته مع قائد الحملة الفرنسية الكونث "دوبرمونت".تزعم هذا التنظيم السياسي المفكر السياسي "حمدان خوجة" صاحب كتاب المرأة، وهو عبارة عن تجمع يضم اعيان وتجار وعلماء مدينة الجزائر،كانوا على وعي بدورهم السياسي و الوطني وبالخبايا السياسية الخارجية.و أعلنوا المعارض برفع شكاوي إلى الرأي العام.[32]

2_كتلة المحافظين: تشكلت عام 1900م وهي تمثل المثقفين التقليديين و المحاربين القدامى و الزعماء الدينيين و بعض الإقطاعيين المرابطين، كانوا يؤمنون بالقومية الإسلامية ومعاجين لفكرة التجنس و الخدمة العسكرية تحت العلم الفرنسي.وتمثل برنامجها في مايلي:

_المساواة في التمثيل النيابي.

_معارضة التجنيس و إلغاء قانون الأهالي.

_حرية التنقل و الهجرة إلى المشرق العربي.

3_جماعة النخبة:تأسست سنة1907م و تعتبر أول تعبير عن مطالب السياسية،تتشكل من المثقفين باللغة العربية و الفرنسية،وكانت هذه النخبة على نقيض اجتماعي و سياسي في اغلب المواقف مع كتلة المحافظين و ترتكز مطالبها على المساواة في الحقوق السياسية وكانت تهدف إلى توحيد الجزائر مع فرنسا.[33]

4_ حركة الشباب الجزائريين(حزب الفتاة): ظهرت هذه الحركة عام 1912م كجماعة ضغط سياسي على يد مجموعة من الشباب الجزائري ،ذو التكوين الثقافي الفرنسي كان لديهم اطلاع سياسي لمناقشة مسائل تنير الرأي العام،تبنت الحركة وسائل وطرق شرعية سياسية سلمية،كما أنشأة الجمعيات و النوادي لنشر الأفكار الإصلاحية و بث القيم الوطنية والسياسية.

[32] ناجي عبد النور،نفس المرجع،ص،52

33 ناجي عبد النور،مرجع،ص،53.

5_ الحركات الإصلاحية السياسية: تأسست بقياد الأمير خالد سنة 1919و ضمت في تركيبتها إقطاعيين جزائريين و أعضاء الطبقة الوسطى و بعض الموظفين في الإدارة الفرنسية.ولقيت تأيدا جماهيري نضرا للخطاب الموجه لهم أللذي يعبر عن مصالحهم الدينية و الوطنية والاقتصادية و السياسية.

_الحزب الليبرالي:وهي امتداد لحركة الشباب الجزائري التي انشقت إلى جماعتين بعد إنتخابات1919، ويعتبر هذا التنظيم ليبراليا في موقفه من الحالة الراهنة التي كان ينادي بها المستوطنون. لم يختلف البرنامج هذا التنظيم عن برنامج الأمير خالد سوى في نقطة واحدة هي دمج الجزائريين دمجا كاملا.و من أهم زعمائه نجد "فرحات عباس"،كان برنامج هذا الحزب يحتوي علي مايلي: [34]

- احترام الحضارة الإسلامية.

- التخلي عن نظرية الامتياز العنصري.

- المساواة و تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع حديث.

الحزب الشيوعي الجزائري:[35]

تعود بوادر تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري إلى سنة 1924 ،وظل خمسة عشر عاما ، فرعا من الحزب الشيوعي الفرنسي .وحصلت المجموعة الجزائرية في مؤتمر" فيليربان " الذي عقد في فرنسا سنة 1935 على الحق في إنشاء حزب مستقل. وان ظل هذا الحزب يتلقى تعليماته من موسكو عن طريق فرنسا ومر الحزب الشيوعي في الجزائر منذ العام 1935 بسلسلة من التقلبات والتناقضات. حيث كان يضم في صفوفه أوربيين وجزائريين ، وركز في برنامجه أساسا على قضايا العمال و الديمقراطية فقط .وقد استمر في العمل السياسي حتى

34 مرازقه عبد الغفور،مجلة الاهرام الديمقراطية،الاصلاحات السياسية في الجزائر:تحديات وافاق،العدد،50،افريل2013 www.wikipedia.org ، تصفحت يوم 2013/04/25 على الساعة 23.00

35 رابح كمال لعروسي ، المشاركة السياسية و تجربة التعددية الحزبية في الجزائر ، الجزائر : دار قرطبة للنشر و التوزيع 2007 ص 32 .

أثناء قيام الحرب التحريرية سنة 1954حيث رفض الانضمام إليها وأعلن صراحة معارضته لها منددا بالثورة واصفا إياها بالفاشية والفوضى مع الإشارة إلى انضمام بعض أعضائه بصورة فردية إلى الثورة فيما بعد.

المطلب الثاني: تطور الأحزاب السياسية.

بدأت بوادر العمل السياسي بالجزائر في الظهور بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وذلك عقب صدور قانون الأهالي المعروف بقانون فيفري 1919 والمتعلق خاصة بشروط الحصول على الجنسية الفرنسية ،والحق في التصويت والمشاركة في المجالس المنتخبة وكان حزب " الجزائر الفتاة " والذي أسسه الأمير خالد أول تنظيم حزبي عرفته الجزائر غداة الحرب العالمية الأولى وكانت " جمعية العلماء الجزائريين المسلمين " هي أبرز تنظيم اجتماعي – ديني سياسي ولو أنه لم يرفع الهوية السياسية. ومع انقسام النخبة الجزائرية آنذاك الى قسمين ، قسم قبل بشروط الاندماج كوسيلة للمساواة مع الفرنسيين ، وقسم رفض تلك الشروط ، حيث يرى أن المساواة يجب أن تتم مع احترام الشخصية الجزائرية ، وفق المبادئ الإسلامية . وكان الأمير خالد زعيم هذا الجناح أو التيار[36].

أ:التيار الاندماجي:

يعتبر فرحات عباس زعيم هذا التيار السياسي،كانت تدور هذه المطالب حول الأوضاع الاقتصادية التي عاشتها و تعيشها الجزائر،مطالب بقيام بعض الإصلاحات.

1 حركة أصدقاء البيان و الحرية:

تأسس سنة 14 مارس 1944 بإتلاف بعض النواب وحزب الشعب وهذا لمواجهة مناورات الإدارة الاستعمارية أللتي رفضه المطالب السياسية و الإصلاحات.ثم تحول التجمع إلى قوة سياسية لها نفوذ سياسيي بانضمام الطلبة و الكشافة.مطالبه تشكيل حكومة جزائرية ذات سيادة تختار طواعية لا قصرا.

[36] طيفوري رحماني بوزينة أحمد، بنية الأحزاب في الجزائر،رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي–غير منشورة،جامعة الجزائر،2005،ص96.

2 الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

أسسه" فرحات عباس" في ابريل 1946 سعى إلى تحقيق مصير الجزائر عن طريق إصلاحات تدريجية دون قطع الصلة بفرنسا،شارك الحزب في الانتخابات التأسيسية الفرنسية و قدم نوابه مشروع دستور الجزائر متمثل في تأسيس جمهورية ذات حكم ذاتي لها مؤسسات سياسية (السلطة تنفيذية،السلطة تشريعية،السلطة قضائية).

ب: جمعية العلماء المسلمين:

عادة بعد الحرب العالمية الثانية و بعد حوادث 8 ماي 1945 إلى نشاطها الديني و الثقافي بعد مشاركتها في صياغة (بيان 3 فيفري1943) ومساهمتها في تأسيس جبهة "أصدقاء البيان و الحرية" ترأسها الشيخ "البشير الإبراهيمي" تدعو هذه الجمعية إلى إنشاء حكومة جزائرية تكون مسؤولة أمام برلمان جزائري.[37]

ج:حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

بعد الحرب العالمية الثانية أسسها "ميصالي الحاج" في نوفمبر 1946 كغطاء لحزب الشعب المحضور، بغرض المشاركة في الانتخابات، وكانت مطالبه إنشاء مجلس تأسيسي جزائري كامل السيادة ينتخب عن طريق الاقتراع العام.

المطلب الثالث:جبهة التحرير الوطني.

يتناول هذا المطلب ظروف نشأة حزب جبهة التحرير و الصراعات السياسية الداخلية لأحزاب الحركة الوطنية .ثم الأزمات السياسية.[38]

[37] ناجي عبد النور، مرجع سابق ، ص 70.

[38] ناجي عبد النور ،مرجع سابق،ص71.

أ: تأسيس حزب جبهة التحرير الوطني.

تكمن الجذور البعيدة لجبهة التحرير الوطني في بداية القرن العشرين،حيث اتخذت أشكالا متعددة أهمها حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي قامة بتأطير نضال الشعب الجزائري بعد حل حزب الشعب الجزائري،من قبل الإدارة الاستعمارية،و الذي سبقه حزب نجم شمال إفريقيا في إطار الاستقلال الثوري.

ب:المؤثرات البيئية الداخلية و الخارجية.

1-المؤثرات الخارجية: خرجت فرنسا من الحرب العالمية ضعيفة سياسيا وعسكريا و اقتصاديا وهذا بعد هزيمتها في الهند الصينية و بروز منظمات دولية و إقليمية عملت علي مساندة الحركات التحررية و انقسام العالم إلى معسكرين شهد الصراع ميلاد التعايش السلمي.

2-المؤثرات الداخلية: تتمثل في فشل المقاومة السياسية في تحقيق أهدافها الوطنية، إضافة إلى الصراعات التي كانت بين تياراتها و قادتها، و لم يشهد الجناح الإصلاحي على مطلب حذف الامساوات في مختلف صورها و التخفيف من شدة الهيمنة الاستعمارية .

ج:الأزمات السياسية.

و إذا كان بعض الكتاب و المؤرخين لا يرون في هذه الأوضاع عاملا من العوامل التي

كانت وراء استجابة الشعب الجزائري لنداء الجبهة الأول. فإن هناك عامل آخر مهم و هو الأزمة السياسية لحزب الشعب الجزائري ثم بعد حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و من خلال عقد مؤتمرها الثاني في شهر أفريل 1953 و هو الأول منذ 1947 و الذي احتلت فيه مسألة الديمقراطية في التقرير العام للجنة المركزية و مناقشات المؤتمرين حيزا كبيرا إلى جانب رفضها تقديس الزعيم و هو ما يكشف عن تنامي إذ ما كادت تمضي ثمانية أشهر عن » مصالي الحاج « التيار الرافض لتمركز السلطات في يد انعقاد المؤتمر حتى بدأت الخلافات التي

كانت قائمة داخل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية تأخذ طابع العلانية بعد أن كانت تجري في السر و تزداد تأزما إذ وجه كل من حسين الأحول ، و بن يوسف بن خدة و عبد الرحمان كيوان نداء باسم اللجنة المركزية في صحيفة حزب الجزائر يدعون فيها مختلف فئات الشعب الجزائري لعقد مؤتمر تمثل فيه جميع الأحزاب السياسية و التنظيمات الثقافية و الشخصيات الوطنية المستقلة و كانت هذه الدعوة تظهر ما وصل إليه النزاع بين اللجنة المركزية و مصالي الحاج و أنصاره[39]. لكن تلك الدعوة لم تجد صداها و لم ينعقد المؤتمر و برزت على الساحة خلافات الحزب فكثرت الخلافات في أوساط المناضلين حول المشاكل " حركة الانتصار للحريات الديمقراطي" السياسية الأساسية و كان للاجتماعات و التظاهرات التي نظمها حزب حركة الانتصار في الجزائر و في فرنسا في أواخر ماي والأسابيع الأولى من جوان 1954 ، و لم يظهر فيها سوى اثنين من أعضاء اللجنة المركزية و هما " أحمد ميز غنة و مولاي مرباح " مؤشرا على ما وصل إليه الخلاف داخل الحزب الذي انقسم إلى ثلاث نزعات:

أ –النزعة الأولى : تضم أنصار مصالي الحاج الذين عقدوا مؤتمرا استثنائيا في منتصف جويلية 1954 في " اوزنو "ببلجيكا و قرروا أثناءه بالإجماع تنصيب مصالي الحاج رئيسا مدى الحياة للحزب، و أعلنوا حل اللجنة المركزية و أعلن مصالي من " تيورت "عن فصل بعض أعضاء اللجنة المركزية من الحزب بسبب الانحراف السياسي و الأخطاء الكبيرة وكان مصالي أثناء المؤتمر المذكور قد تم تخويله جميع السلطات ليحدد الخطة السياسية و يطرد من يشاء من صفوف الحزب.

ب –النزعة الثانية : فهي تضم فريق من أعضاء اللجنة المركزية الذين قرروا

[39] طيفوري رحماني بوزينة أحمد،مرجع سابق،ص89.

بدورهم عقد مؤتمر استثنائي في منتصف شهر أوت 1954 كرد على أنصار مصلي الحاج بل على مصالي شخصيا الذي أعلن عن حله للجنة المركزية .و قد قرر أثناء هذا المؤتمر فصل مصالي الحاج و أحمد مزغنة و مولاي مرباح من كل الوظائف الحزبية و إلغاء مؤتمر بلجيكا الانقسامي و نتائجه.

ج –النزعة الثالثة : في ظل تلك الخلافات بن القادة للسيطرة على الحزب كان مناضلو

الحزب من أعضاء المنظمة الخاصة الذين اتعظوا من تجربة المنظمة التي اكتشفتها السلطات الاستعمارية سنة 1950ولاحقت محركيها ساد أولئك المناضلين الشباب شعورا بان عام الجهود التي بذلوها منذ 1947 يجب أن لا تذهب سدى فقرروا الانفصال عن الطرفين

المتنازعين على السلطة و الانصراف لمواصلة أعمالهم في سرية تامة و محافظة على السر

و كان شغلهم الشاغل هو جمع شمل الحزب و الخروج من تلك النزعات و الخلافات بين

الميصليين و المركزيين[40] .

وهكذا فقد بادر هؤلاء الأعضاء إلى تأسيس " اللجنة الثورية للوحدة و العمل " و تعتبر تلك اللجنة امتداد أو إحياء للمنظمة الخاصة و عنها انبثقت جبهة التحرير الوطني. إن جبهة التحرير الوطني ليست حزبا كبقية الأحزاب ، كما أنها ليست من المنظمات القائمة على التنافس مع تشكيلات سياسية أخرى ، بقصد استمالة تلك التشكيلات إليها ،و لا تمارس المزايدة السياسية و لا تقوم بنشاطها كما تقوم به منظمات أخرى توفرت لها الشرعية القانونية و الثقة والطمأنينة إن الحركة السرية السياسية العسكرية التي انبثقت عنها جبهة التحرير آذنت بزوال الأحزاب الأخرى و أحدثت انقلابا تاما بالنسبة للفكرة المعهودة لدى الناس حول الكفاح " الشرعي " ضد الاستعمار و الأكثر من هذا أن جبهة التحرير المنبثقة عن تلك الحركة السرية المسماة (اللجنة الثورية للوحدة و العمل) ، و المنبثقة كذلك عن العمل الثوري الذي انطلق في الخريف من عام 1954 هذه

[40] . طيفوري رحماني بوزينة أحمد، نفس المرجع،ص.98

الجبهة هي التي استطاعت أن تنتقد العقائدية القومية الطلائعية من الفساد و أن تعطي نفسا جديدا لنضال القاعدة الشعبية ، و أن تعزز صفوف " الأقلية العاملة " بالرجال و العتاد و أن تحقق جبهة جزائرية بأتم معنى الكلمة .و خلال الفترة الممتدة من مارس 1954 إلى أكتوبر 1954 ، عقدت اللجنة عدة اجتماعات سرية بالعاصمة كما كان بعض المناضلين الذين اتصلت بهم اللجنة يعقدون اجتماعات مماثلة في منطقة القبائل و في قسنطينة و في وهران.و من هنا يمكن القول أن ميلاد جبهة التحرير الوطني يرجع إلى الاجتماع المعروف في22 جوان 1954 و الذي اعتبره البعض النواة الأولى للجبهة لأنه حدد وقت الكفاح المسلح و تكليف محمد بوضياف مسؤولا وطنيا قصد تنفيذ قرار المجتمعين حيث عين لجنة تتكون من خمسة أعضاء و هم مصطفى بن بولعيد ، و ديدوش مراد، العربي بن المهيدي،رابح بنطاط ، كريم بلقاسم ، وقد أضيف إلى اللجنة أعضاء الوفد الخارجي لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية في مصر و المكون من أعضاء وهم أحمد بن بلة ، محمد خيضر، حسين آيت أحمد ، و قد وزع الأعضاء التسعة المهام بينهم و حضروا عملية انطلاق الثورة في سرية تامة التي أعلنوا عن الميلاد الرسمي لجبهة التحرير الوطني.

و لكن السؤال الأول الذي كان مطروح و هو:

هل يجب القيام بالثورة تحت راية حزب الشعب الجزائري– حركة انتصار الحريات الديمقراطية أو اختيار اسم جديد؟ اختارت " لجنة الستة القطيعة مع الماضي، و لأن كانت تأمل في استمالة كل مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية[41] ، فقد كانت تريد وضع حد لوطنية الأحزاب والتفتح على كل القوى التي تشاركها هدفها في الاستقلال ، أي ": إعادة بناء الدولة الجزائرية ذات سيادة ديمقراطية و اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية " ، احترام الحريات الأساسية بدون تمييز عرقي أو ديني. أما الطرف الوحيد الممثل للشعب الجزائري فهو جبهة التحرير لوطني و هذا يعني أن تحولا جوهريا قد حصل ، ذلك أن البرنامج التقليدي لحزب الشعب

[41] – طيفوري رحماني بوزينة أحمد،نفس المرجع،ص103.

الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية كان يرفع شعار المجلس التأسيسي الجزائري كمخاطب كفء وحيد مع فرنسا.

أما الأحزاب الجزائرية فإنها كانت مطالبة بحل نفسها و بذلك ألغيت كل معارضة و تحت شعار إفلاس الأحزاب، عادت من جديد تلك النظرة الضيقة للمجتمع الجزائري التي تقدم الجماعة على الفرد ، و من هذا المنظار لم يعد هناك مجال لطرح مشكلة التحالفات واعتبرت التعددية عقبة في طريق وحدة الشعب الجزائري.و على هذا المستوى فإن جبهة التحرير الوطني تتميز عن المركزيين الذين كانوا منذ ديسمبر 1953 يعملون على إيجاد وحدة وطنية مبنية على المساواة بين كل الأحزاب ، و تتميز كذلك على المصاليين الذين كانوا يريدون من الوحدة فرض هيمنتهم على الأحزاب الأخرى بالاعتماد على التعبئة الشعبية ، إن هذا الوضع هو نتيجة فشل الإستراتيجيات القديمة التي تعتمد أساسا على سكان المدن وتتجاهل الأرياف و إسهامها في النضال الوطني ، أما البرنامج فكان شديد الاختصار و كانت نقطة القوة فيه تكمن في رغبة جبهة التحرير الوطني الانضمام إلى تونس و المغرب المناضلين دون ربط هذا التضامن المغربي بالاتفاق المسبق بين قيادات الأحزاب كما كان يقول المركزيون وفيما يتعلق بمسألة الانتماء القومي فإن جبهة التحرير الوطني تنظر إليها من منظار الإيديولوجية القومية التي ترجع وجود الدولة الجزائرية إلى ما قبل الفترة الاستعمارية.[1]

[1] ناجي عبد النور ،مرجع سابق،ص83.

المبحث الثاني:طبيعة النظام الجزائري بعد الاستقلال.

إن جبهة التحرير الوطني قائدة الكفاح ومحققة الاستقلال الوطني، دفعة إلى أن تكون الحزب الواحد بعد الاستقلال،تحت تأثيرات ثلاثة:التأثير الأول هو المد القومي العربي النصاري الذي كان يؤمن بأن الحزب الواحد هو الذي يؤدي إلى التنمية ومقاومة الامبريقية.التأثير الثاني هو تأثير يساري ماركسي كان يدعوا إلى حزب واحد مصفى طبعا من العناصر المعادية التي تشكل البرجوازية الصغيرة،التأثير الثالث إسلامي،فالحركة الإسلامية بصفة عامة،كانت ترى أن التعدية هي نقيض التوجه الإسلامي.

المطلب الأول:النظام السياسي الجزائري في الأحادية الحزبية .

إن الظروف التي رافقت ميلاد الدولة الجزائرية المستقلة ،من تأزم الوضع الأمني ووصول الأطراف السياسية المشكلة لمختلف هيئات الثورة التحريرية إلى المواجهة العنيفة ،كان يوحي بأن الصراع على السلطة سيأخذ شكل عنيف ، ولقد بدا في ذهنية من استحوذوا على السلطة، بعد أزمة صائفة 1962 باسم المشروعية التاريخية والثورية ،ضرورة انتهاج سياسة حزبية أحادية مبنية على الأسس الاشتراكية اعتقادا منهم، أنها الوسيلة الوحيدة للنهوض بالدولة والمجتمع على حد السواء ، ولهذا الغرض وضعت إستراتيجية لإقصاء كل الأطراف المناهضة لسياسة المجموعة الحاكمة ،خاصة بعد المحاولات التي أريد منها شخصنة السلطة في يد مجموعة ، تسود الدولة باسم الحزب ، وتم ترسيخ ذلك بالنصوص القانونية اللازمة لهيمنة رئيس الجمهورية والحزب ، وهذا ما خلق ظروفا مواتية لنمو معارضة سياسية داخل الحزب سعت بكل الطرق إلى المطالبة بنظام حكم ديمقراطي وتعددية حزبية، لكن واقع الحال أثبت أن الصراع الذي أعقب ظهور نظام بن بله لم يكن في الحقيقة، سوى صراع أشخاص وليس توجهات. إن الصراع الذي شهدته الجزائر عشية استقلالها سيتكرر من خلال مسار تطور النظام السياسي الجزائري حتى يصبح إحدى الصفات العالقة به، ويبدو أن النظام الذي جسد هيمنة

الحزب في الورق عبر المواثيق والنصوص القانونية ، لم يعبر عن حقيقة السلطة الفعلية ، لأن الحزب خلال تلك المرحلة ، لم يكن موجودا بالنظر إلى الانقسامات التي ظهرت، لكن وجوده الشكلي كان يحدث إجماع لدى أغلبية أفراد المجتمع، الذين ظلوا متعلقين بوهم الجبهة التي فجرت الثورة[43] ، وهذا ما خول للسلطة استعمال الحزب للتحدث باسم الشعب ، والملاحظ أن التطور السياسي الذي عرفته الجزائر خلال المرحلة الأحادية أثبت أن الأحادية نفسها كانت محصورة في مجموعة من جهة ،وأنها أفرزت في ذات الوقت صراع خفي على السلطة[44]، رغم الهيمنة الملموسة لأجهزة معينة على السلطة.

أ:الممارسة السياسية في عهد الرئيس احمد بن بلة(1963–1965).

جاءت أول ممارسة للحكم بعد وضع دستور 1963،و قد كشفت صيغة وضعه عن تجاوزات النظام السياسي،حيث لم تتم مناقشته في البرلمان (المجلس التأسيسي)،بل تم ذالك في الحزب ،ثم طلبت الحكومة من النواب المصادقة عليه تفاديا لأي معارضة.

لم تكن للمجلس التأسيسي أي سلطة عملية و فعلية ، فسلطة بن بله تجاوزت و اقرت مشروع الدستور،وبذالك أصبح يحظى بمكانة متميزة داخل المجلس التأسيسي و المكتب السياسي و الحكومة.دون أن ننسى تركيبة البرلمان في حد ذاتها تعكس بوضوح تأثير المؤسسة العسكرية (حليفة بن بله) في توجيه السياسة و اقتسام السلطة .

رغم أن صعود أي رئيس جزائري إلى سدة الحكم يكون بالاستناد على القوة العسكرية إلى انه عندما يصل إلى السلطة يفكر في استناد السلطة بيده باستخدام المؤسسة بنفسها أو حزب الدولة،وهذا ما حدث لي بن بله عند وصوله إلى السلطة عن طريق المؤسسات العسكرية و إنفراده بسلطة و ابعد خصومه ومعارضيه السياسيين و

[43] ناجي عبد النور ،مرجع سابق،ص84 .

[1] توازي الخالد،الظاهرة الحزبية في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية–غير منشورة،الجزائر:جامعة بن يوسف بن حدة،2005–2006،ص96.

العسكريين بحجة ترتيب البيت الداخلي لجبهة التحرير الوطني مما زاد من تعميق حدة التوترات و الخلافات.لقد ساهمة هذه الاختلافات الداخلية في جعل الحزب وسيلة لتركيز السلطات، و باسم المشروعية الثورية (زعامة الحزب) والشرعية الحزبية(رئاسة الجمهورية) أصبحت أجهزة الحزب و مؤسسات الدولة مجسدة في شخص واحد.كما تمكن الحزب في هذه المرحلة من الحفاظ على مكانه مؤسساته متميزة في النظام السياسي بفضل مبدأ الجمع بين رئاسة الجمهورية و الأمانة العامة."مما يمكن تسجيله في هذه الفترة القصيرة من حكم بن بله هو فشل جبهة التحرير الوطني أن تصبح التنظيم السياسي الذي يمكن أن يرتكز عليه النظام السياسي، واتسمت بنظام سياسي مهتز و غير متجانس،و لم تشهد الجزائر بناء الدولة الحديثة.

إن المتتبع للقوانين الأساسية الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، و التي تعرف اصطلاحا بالدساتير* نجد أنها تولدت في ظل نظامين سياسيين مختلفين، و بالتالي علينا أن نلاحظ من جهة أن دستور 63 و كذلك دستور 67 قد اعتمدا نظاما سياسيا و صف " بحكومة الحزب " . أي خصخصة السلطة السياسية لصالح نظام الحـــزب الواحد و هو " جبهة التحرير الوطني "

ب:الممارسة السياسية في عهد الرئيس هواري بومدين(1965–1979).

الحركة الانقلابية التي قادها الرئيس "هواري بومدين في 19 جوان 1965 و التي أطاحت بالرئيس" أحمد بن بله" لم تكن منفصلة عن سياق التطور التاريخي للنظام السياسي الجزائري وعن نمط الاستحواذ و التحكم في القوة وترجيح قوة الكفة العسكرية ضمن دواليب النظام السياسي و ممارسة السلطة و برر الانقلاب بظاهرة شخصنة السلطة و توحيدها في الشخص الواحد الشيء الذي أدى إلى انحرافات النظام السابق، وثم إحلال "مجلس الثورة"

محل الرئيس علي قمة التركيز الهرمي للسلطة وقد تم ذالك تحت شعار العودة إلى "الحكم الجماعي" و إلهاء الحكم الفردي و اعتبر المجلس الثوري الهيئة التشريعية التي حلت محل المجلس الوطني [45]

كنا نواجه وضعا صعبا من الناحية الشعبية و الخارجية ، فالشعب لم يكن راضيا على التصحيح الثوري و لم يستوعب رفضنا لتوجه بن بله نحو الحكم الفردي[46]

تم حل جميع المؤسسات الدستورية التي أنشئت في عهد بن بله.كما حل المكتب السياسي و اللجنة المركزية للحزب التي أسسها بن بله عقب مؤتمر الحزب[47]

بدأت عملية بناء الدولة البيروقراطية في هذه المرحلة بإصلاح البلديات و الولايات ، حيث صدرت بدا من 1967 مجموعة من القوانين و الإجراءات بهدف خلق هياكل قاعدية متينة للدولة و في عام 1971 رخصت الدولة تأسيس الجمعيات ، التي تحولت إلى منابر يعبر من خلالها الجزائريين عن توجهاتهم الفكرية و أطروحاتهم السياسية و منظمتهم الاجتماعية ، و كان تأسيس هذه الجمعيات عبارة عن نقلة نوعية تنظيمية في الحيات السياسية للأفراد و المجتمعات في المجتمع الجزائري.

لقد استطاع النظام السياسي في "عهد بومدين" من إن يضع توازنا سياسيا هشا بين أطراف المعارضة في الجزائر حيت نجده يؤكد على :

1 –سياسة التعريب، الأمر الذي أدى إلى كسب التيار الإسلام و العربي ودعمه.

2–بدأ في عام 1972 بإطلاق ما يعرف "الثورة الزراعية" و التي أحدثت نقل نوعية في الجزائر من حيث أنها بدأت تروج لنظام الاشتراكي،

3– بدا النظام السياسي يطرح برامج اقتصادية و ثقافية متعددة لرفاهية الشعب.

[45] ناجي عبد النور مرجع سابق ، ص88.

[46] الطاهر الزبيري،"نصف قرن من الكفاح"،مذكرات قائد اركان جزائري،الشروق للاعلام و النشر،ط1،2011.ص130.

[47] الطاهر الزبيري،نفس المرجع،ص132.

وقد أخد مفهوم الدولة في عهد بومدين معنى جديد أراد به محور النهوض في شتى المجلات الحيات السياسية .

كما اطفي مشروع طابع الشرعية الدستورية علي نظام الحكم من خلال التصويت علي الميثاق الوطني في جوان 1976.الذي يعكس المشروع السياسي و الإيديولوجي للدولة ثم الدستور في نفس السنة ولا ينفي هذا البناء المؤسساتي طابع الهيمنة المطلقة لبومدين علي الحكم

أكد ميثاق 1976 علي وحدوية الحزب الذي يتولي توجيه و مراقبة سياسية البلاد . و أشار إلى إجبار تولي الأعضاء القياديين في الحزب المراكز الحساسة في الدولة كما أكد تبعية المنظمات الجماهيرية لجبهة التحرير الوطني[48] وسيطرة هذه الأخيرة عليها .

بعد ميثاق 1976 ، جاء دستور 22 نوفمبر 1976 ، الذي بموجبه عاد النظام الجزائري إلى الممارسة السياسية ، بعد انقطاع دام أكثر من 11سنة و إنشاء نظام لا يختلف كثير عن نظام دستور 1963، خاصة من ناحية السلطات المخولة لرئيس الجمهورية الذي هو في نفس الوقت الأمين العام للحزب.

نلاحظ من خلال أحكام دستور 1976 أن مصطلح السلطة مرتبط برئيس الجمهورية ، أما بالنسبة لباقي المؤسسات فإنه لا يستعمل لدى بيان اختصاصها سوى مصطلح الوظيفة.

بعد صدور ميثاق 1976 و دستور ،بدأ التنظيم السياسي ينشئ مؤسسات دستورية تنمي المشاركة السياسية ن وتعيد لحزب جبهة التحرير الوطني دورها الفعال في الحيات السياسية ولكن الذي حصل عكس ذالك التصور ، حيث حرص النظام السياسي على إن تبقى له السيطرة و الأولوية على الجبهة كما حرص على الإبقاء عليها كإطار يستمد منه النظام شرعيته من دون أن تكون له سلطة فعلية بمعنى حصر مهمة الجبهة في المجال التعبوي السياسي- الاجتماعي، لدعم النظام الذي لم يسمح من خلاله بوجود أي معارضة رسمية قادرة علي منافسته و مسائلته ، ومن ثم ظهرت ملامح الانفصال و القطيعة بين الشعب و النظام.إذ أعاد بومدين

[48] ناجي عبد النور مرجع سابق ، ص90.

تركيز السلطة في يده و أصبح فيما بعد رئيسا لمجلس الثورة، و رئيسا للسلطة التنفيذية، و أمينا للحزب، ووزيرا للدفاع، وقائد عام للقوات المسلحة، و كل ذالك كرسه في دستور عام 1976 و بذلك نجد أن السلطة "هواري بومدين[49]"تعدت بكثير سلطات "احمد بن بله".

إن الممارسة السياسية في عهد بومدين كان هدفها إنشاء قواعد مؤسساتية تؤكد شرعية النظام ،وتحدد ميكانيزمات و تقاليد السلوك و عمل النظام السياسي

أما الحزب فظل الإطار الذي يستمد منه الشرعية بالرغم من تأكيد كل الوثائق و الدساتير على دوره الفعال في الحياة السياسية و بقى الرئيس محور النظام السياسي باعتباره الأمين العام للحزب.

ج:الممارسة السياسية في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد(1979–1988).

عقب وفاة الرئيس"بومدين"في 27ديسمبر 1978 أصبح هناك فراغ سياسي،و بما أن الدستور الجزائري لسنة 1976 قد نص في مادته 117 على تولي رئيس البرلمان مهام رئيس الجمهورية في حالة خلو مقعد رئيس الجمهورية لمدة 45 يوما ، يليه انتخاب رئيس جديد من قبل جبهة التحرير الوطني.

أن خيار المؤسسة العسكرية رجح كفة شخصية عسكرية متمثلة في الشاذلي بن جديد شخصية لم تكن مطروحة من قبل و هو قائد منطقة وهران العسكرية ،و بعد توليه السلطة عمل على إعادة التوازن بين الجناح السياسي و العسكري من خلال سلسلة من الإجراءات

1- قام بتقوية الحزب ليستخدمه في صراعه ضد مراكز القوى في الجيش ، حيث انه أدرك انه لن يستطيع التحكم الحزب و الدولة بدون سيطرته على الجيش.فقام بدعم "محمد الشريف مساعديه" الذي أصبح الأمين العام للجنة المركزية من(1980–1988) قام بإعادة تأطير الحزب و شكل مكتبه السياسي و لجنته المركزية

2- ترك الجيش يحافظ على موقعه داخل الجبهة إذ بقي الجيش جزء لا يتجزأ من الحزب

[49] ناجي عبد النور ، مرجع سابق،ص91

3- قام بإدخال تغيرات كبيرة على هيكلة الشعب، فقام بإعادة تنظيمه على أساس فرقة عسكرية تقليدية وليس مناطق عسكرية شبه مستقلة كما كانت في الماضي.

لقد تبني النظام السياسي منهج مغاير لمنهج النظام السابق في سبيل تثبيت الشرعية ففي المجال السياسي اتخذت جملة من الإجراءات لبناء شرعيته الشعبية ، وإطلاق صراح بعض السجناء السياسيين من أبرزهم الرئيس الأسبق "احمد بن بله"، فتح ملفات الفساد لكسب تعاطف عامة الشعب.

في المجال الدستوري أدخلت تعديلات علي دستور 1976 بموجب القانون رقم 86/79 المؤرخ في 07 جويلية 1976، المتعلق بمراجعة الدستور.هذه التعديلات كانت تستهدف في مجموعتها تشكيل أسس الحكم في البلاد و بصفة خاصة الإجراءات التي تتعلق بتنسيق النشاط الحزبي و الحكومي.

أكد ميثاق 1986 مبدأ الحزب الواحد "..إن النظام التأسيسي في الجزائر يقوم علي وحدوية الحزب..."[50]

كما تعرض الميثاق لمسألة المشاركة السياسية من خلال مشاركة الجماهير الشعبية في تسير شؤون الدولة من خلال المجالس المنتخبة

كشفت التحولات التي أدت إلى تبني الإصلاحات أن هناك شبه اجتماع بين مختلف النخب السياسية على ضرورة إحداث تغيرات هامة على الهيكل الاقتصادي لتجاوز سوء اشتغال نظام التخطيط البيروقراطي علي غرار ما حدت في أوربا .ولكن بمجرد أن تقلصت الموارد المالية نتيجة انخفاض عائدات النفط حتى ظهر شرخ واضح في المجتمع الجزائري، وبرزت مظاهر الإخفاق الاقتصادي تجسدت في ضعف الأداء الاقتصادي و ارتفاع في معدل التضخم و البطالة و انخفاض العملة الصعبة و تجميد الأجور و تراكم الديون.

[50] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية جبهة التحرير الوطني،الميثاق الوطني1986،الجزائر:حزب جبهة التحرير الوطني،1986،ص114.

أما على المستوي السياسي المحلي فقد كان حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب المسيطر و المحتكر للسلطة السياسية وادي هدا الاحتكار إلى خنق الحريات الفردية و العامة ، بل مصادرتها في بعض الأحيان و من ثم التعسف في استعمال السلطة

و لقد ظهرت الخلافات و الاختلافات في المؤسسات السياسية و العسكرية حول إدارة الأزمة وظهرت حركات معارضة ذات قاعدة شعبيه كبيرة مثل:الحركة الإسلامية ، و حركات المعارضة تطلب بالتغير السياسي

و المؤسسي مثل:الحركة الثقافية البربرية. كل هذه العوامل أدت إلى الضغط مما اضطر إلى انفجار الوضع في أكتوبر عام 1988.

و لقد تم كل هذا في إطار الإصلاحات السياسية و الدستورية التي عرفتها الجزائر خلال عامي 1988 و 1989 و ما جاءت به أحداث أكتوبر 1989 ، و التي مهدت للتغيير في طبيعة النظام السياسي و ما يقوم عليه النظام الحزبي و شرعية دستورية حيث جاء دستور 1989 ليحدث القطيعة مع النظام السابق المحتكر.للسلطة من قبل جبهة التحرير الوطني ، ويؤسس للتعددية السياسية و الحزبية و التفتح الديمقراطي[51].

المطلب الثاني: الانتقال إلي التعددية الحزبية.

إذا كانت الإصلاحات التي رافقت أحداث أكتوبر 1988 ، أرست الديمقراطية التعددية عبر دستور 1989 تم قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، فإن الملفت للانتباه أنها كانت منعرج في طبيعة الحياة السياسية في الجزائر، وبداية لتحولات على مختلف الأصعدة وساهمت هذه المرحلة الانتقالية من النظام الأحادي إلى التعددية السياسية في إحداث نقله نوعية في مجال الحريات العامة،

[51] ناجي عبد النور ، المدخل إلى علم السياسة،عنابة دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2007 ،ص158

خاصة بعد أن عبرت السلطة عن نيتها الفعلية في تدعيم هذا الانتقال بآليات قانونية؛ والملاحظ عن القوانين الجديد عدم إشارتها للحزب الواحد سابقا وعدم إعطاءه دور في الحياة السياسية ، لكن الواقع السياسي الذي كانت تفرضه الأوضاع السياسية في الجزائر، كان يؤكد هيمنة هذا الحزب على جميع مؤسسات الدولة، المجلس الشعبي الوطني كان جبهويا والبلديات و المجالس الولائية كانت كذلك، وهذا ما خلق نوع من القلق والتخوف لدى المعارضة التي أفرزها الإصلاح السياسي حول رغبة النظام الفعلية ،لإعادة توزيع الأوراق في الحقل السياسي، وحول طبيعة الديمقراطية في الجزائر وفعاليتها، خاصة بعد الإشاعات التي كانت تروج حول الإصلاح، وحول الديمقراطية التي أعتبرها البعض ديمقراطية واجهة، في وقت عرفت فيه الديمقراطية ،تنامي سريع خلال مرحلة قصيرة وأصبحت بمقتضى القوانين الجديدة، مجال خصب للدراسة والمناقشة من طرف مختلف الهيئات الإعلامية المحلية والدولية.

ولهذا وضعت الديمقراطية الناشئة تحت الظاهرة للكشف عنها، الأمر الذي وضع السلطة في موقف حرج، بين ضغط المعارضة المحلية التي بدأت تفرض نفسها، وبين نظرة العالم لما يجري في الجزائر ،في ذات الوقت كانت ملزمة إما بترك الديمقراطية تأخذ مكانها بالعمل التدريجي، وإما أن تسارع في تفعيل العمل السياسي بفتح الباب للمعارضة، حتى تأخذ مكانتها في الحياة السياسية عبر الانتخابات التعددية، وعلى هذا الأساس انتهي الوضع في الجزائر وتم لذلك الغرض إعداد أول قانون للانتخابات التعددية ،وهو قانون89 /13المؤرخ في1998، والملاحظ عن هذا القانون أنه

جاء تماشيا مع التحولات التي عرفتها الجزائر وكان أيضا مطابق للحرية التي نص عليها الدستور[52]، وقانون الجمعيات ذات الطابع السياسي ، وبصرف النظر عن ما جاء في مختلف المواد التي نص عليها ، فإن نمط الاقتراع النسبي الذي تم تبنيه ، أحدث قطيعة مع التمثيل المطلق الذي كان يقوم عليه القانون80 /12،حيث نصت **المادة 60 من قانون**13/89 أن انتخاب المجلس البلدي والولائي يكون لمدة 5 سنوات بواسطة الاقتراع النسبي على القائمة مع أفضلية الأغلبية في دور واحد ، و نفس النمط يطبق على المجلس الشعبي الوطني بمقتضى المادة 84 على أن يجري الاقتراع في الدوائر الانتخابية التي تتوفر على مقعد واحد[53] على سم بالأغلبية في دور واحد. وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الأمور كانت تسير وفق العمل، على توطيد مسار الدمقرطة في الجزائر، وهذا بتهيئة الأرضية لإجراء انتخابات تعددية تتماشى والمقاييس الدولية القائمة في الغرب ، واستجابة لمطالب المعارضة بضرورة التعجيل بانتخابات تعددية تجسد من خلالها الإرادة الفعلية للتغيير، وعلى هذا الأساس قررت السلطة القائمة ،إجراء أول انتخابات تعددية في تاريخ الجزائر المستقلة. وتماشيا مع مسار الدمقرطة الذي أريد منه التدرج في الإصلاح الهيكلي، تقرر إجراء الانتخابات المحلية في 12 جوان 1990 كبداية لوضع قواعد ديمقراطية تعددية تمثيلية ، وبدا واضحا أن هذه الانتخابات كانت فرصة مناسبة للأحزاب السياسية لقياس صدى الديمقراطية الذي تبنته الدولة بداية من أحداث أكتوبر 1988 ، والواضح أيضا عن الحقل السياسي الذي أفرزه هذا الإصلاح، هو

[52] ، النظام السياسي من الأحادية إلى التعددية الحزبية،مرجع سابق،ص95. ناجي عبد انور

[53] ناجي عبد النور ، مرجع سابق ص99.

التنوع، والتعدد الشيء الذي يضع المواطن أمام خيارات متعددة تتناسب وأفكاره من جهة، وتطلعاته من جهة ثانية ،وعلى هذا الأساس فتحت حملة انتخابية

ودخلت الأحزاب السياسية هذه المنافسة الانتخابية التعددية الأولى، حيث قدرت الأحزاب المشاركة فيها ب 11 حزب من بين 25 حزب معتمد إضافة إلى المرشحين الأحرار أو المستقلين ، بغرض التنافس على 1541 مجلس بلدي و 48 مجلس ولائي للإشارة رفضت جبهة القوى الاشتراكية والحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، دخول هذه الانتخابات بحجة ضرورة إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية أولا[54]، فمنهجية هذين الحزبين انحصرت في ضرورة إعادة هيكلة مؤسسات الدولة من القمة إلى القاعدة. تجدر الإشارة أيضا أن قانون الانتخابات منح الأحزاب السياسية فترة محددة للدخول في الحملة الانتخابية، وفق مقاييس دقيقة حددها المشرع ، وفي الوقت الذي كانت فيه التجمعات محددة من طرف السلطات العمومية[55] ، تعالت أصوات الأحزاب لتندد بتجاوزات في هذا المجال ، وتندد باستحواذ الجبهة الإسلامية للإنقاذ على السوق السياسية، من خلال منابر المساجد التي تسيطر عليها عبر مختلف مناطق الوطن.رغم هذا ورغم المخاوف التي سبقت إجراء هذه الانتخابات من حيث مدى نزاهتها ومن حيث النية الفعلية للسلطة، لترك المجال السياسي للمعارضة، فإن الملاحظ عن الانتخابات أنها جرت في ظروف عادية وفي جو سياسي، اتسم بالهدوء والاستقرار مع بعض التجاوزات التي مارسها البعض أثناء التصويت أو التصويت بالنيابة. ولقد شارك في الانتخابات 8366760 ناخب أي بنسبة قدرت ب 65.15

[54] أحمد السويقات،"التجربة الحزبية في الجزائر 1992 – 2004" ، جامعة ورقلة مجلة الباحث ، العدد 04 ، 2006 ،ص 114.

[55] توازي الخالد،الظاهرة الحزبية في الجزائر،مرجع سابق،ص114.

من بين 91284176سجل في القوائم الانتخابية ولقد أسفرت النتائج عن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ ب 853 بلدية و 32 مجلس ولائي أمام جبهة التحرير ب 486 بلدية و 14 مجلس ولائي في حين جاء المستقلين في المركز الثالث ب 106 بلدية ومجلس ولائي واحد ثم جاء رابعا التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ب 87 بلدية ومجلس ولائي واحد وعلى ضوء النتائج التي عبرت عنها الانتخابات المحلية التي أجريت في 12 جوان1990، بدا من الواضح أن المنافسة الانتخابية التعددية الأولى في تاريخ الجزائر أعادت توزيع الأوراق بين مختلف الأطراف السياسية التي دخلت الحياة السياسية بعد الإصلاحي السياسي كما اتضحت في الأفق معالم قوة سياسية جديدة جسدها ,التيار الإسلامي (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) ، كبديل الحاكم فرض نفسه عبر خطاب جديد، أحدث قطيعة مع الممارسات السياسية المستعملة من طرف النظام طيلة علاقة عقود والخطابات والشعارات الجوفاء التي جسدت تلك المرحلة ، وبات واضحا أن الحياة السياسية ستشهد تحرك وديناميكية لم يسبق لها أن عاشتها بدليل أن الحزب الإسلامي أصبح اليوم على أبواب السلطة طارحا مشروعة كبديل عن السلطة القائمة. على صعيد آخر يمكن القول أن أهم ميزة لهذا الحزب هو استعماله للخطاب الديني الحماسي المناهض لسياسة القائمة، باستعمال رموز متجذرة في الخيال الاجتماعي الجماعي للمجتمع الجزائري والملاحظ عن هذه الانتخابات أيضا ،أنها جاءت للتعبير عن فقدان الثقة في من حكموا الجزائر منذ الاستقلال باسم جبهة التحرير الوطني، وفشلهم في تحقيق الوعود التي حملها هذا الحزب بعد الاستقلال، كالتنمية والتصنيع، والملفت للانتباه في هذه

النتائج، أنها لم تقضي نهائيا على جبهة التحرير الوطني التي حلت في الصف الثاني، وبعدد لا بأس به من الأصوات.

في نفس الوقت يمكن القول بأن هذه الانتخابات أثارت ضجة إعلامية، وردود أفعال مختلفة بين من أعتبر الحدث ، تجسيد للديمقراطية وبين من اعتبره كارثة، وخطر على مستقبل الجزائر ، فإذا كانت الحكومة قد اتخذت موقفا إيجابيا ،على اعتبار أن الانتخابات جرت في ظروف عادية ومطابقة لمبدأ الديمقراطية التعددية[56] ، فإن جبهة التحرير الوطني أبدت رأيا يحبذ على عدم تضخيم هذه الانتخابات ونتائجها لأنها انتخابات محلية فقط،في ذات الوقت رأت جبهة القوى الاشتراكية أن الانتخابات عبرت عن ما كانت تريده[57] ، وأكبر دليل على ذلك نسبة المقاطعة التي تجاوزت % 34 واعتبرت فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ نابع عن مناهضة الشعب للنظام.

بالنسبة للرئيس بن جديد أعتبر هذه الانتخابات تتماشى مع الواقع ويفهم من تصريحاته المختلفة ميله لمغازلة التيار الإسلامي، سعيا منه للبقاء وإمكانية تعامله مع من يضمن له البقاء في السلطة.

وبصرف النظر عن الحملة التي رافقت صعود الحزب في الانتخابات المحلية، يمكن القول أن المجالس المنتخبة بدأت عملها بصفة عادية بعد تأكيد المجلس الدستوري[58] لنتائج الانتخابات والملاحظ عن هذه المرحلة والممارسة السياسية فيها، هو وقوف الإدارة ضد الحزب الفائز في الانتخابات، بعرقلة عمل المجالس المنتخبة وبسن عدة قوانين تقيد حركة المجالس، ومن بين هذه القيود إعطاء صلاحيات واسعة للوالي على حساب المجالس المنتخبة، وهذا ما خول للولاة الحق

[56] توازي الخالد،الظاهرة الحزبية في الجزائر،مرجع سابق،ص115.

[57] أحمد السويقات،مرجع سابق،ص 116.

[58] توازي الخالد ،مرجع سابق ،ص115.

في استعمال قوات الأمن دون إشعار مسبق للمنتخبين كما سعت الإدارة إلى عرقلة عمل المجالس بعدم تقديم الوسائل اللازمة لأداء مهامه.

ولهذا فالظروف التي رافقت عملا المجالس المنتخبة كانت توحي بأن الصراع القائم بين الإدارة وبين النخبة السياسية الجديدة ، سيطرح نفسه باستمرار في الحياة السياسية التعددية وبات ضروريا إعادة النظر في الوضع السياسي الحالي، خاصة إذا علمنا بأن المعارضة شعرت بأن السلطة ضعيفة وأن الصراع داخلها لا يزال قائم ، وهذا ما دفعها للضغط على السلطة ومن ورائها رئيس الجمهورية للتعجيل بانتخابات تشريعية ويبدو أن الرئيس الشاذلي كان جد متحمسا لذلك، و صرح في لقاءاته مع الصحافة في 8 أكتوبر 1990 عن نيته لإجراء انتخابات تشريعية مسبقة قبل نهاية الفصل الأول من سنة 1991 ،وواقع الحال أن هذا التاريخ لم يكن يتماشى مع جدول أعمال رئيس الحكومة" مولود حمروش "الذي أبدى رغبته في تأجيل هذا الموعد ،وهذا ما حدث فعلا في الخامس ديسمبر 1990 ،إذ أخرت الانتخابات التشريعية إلى نهاية السداسي الأول من عام 1991 ، ورافق هذا التأجيل تحرك سياسي من مختلف التشكيلات

السياسية كان أبرزها رفض الجبهة الإسلامية للإنقاذ لهذا التأجيل، وتنظيمها لتجمع شعبي تنديدا بذلك ،واتخذت الأحزاب الأخرى نفس الموقف بتنظيم مسيرات تطالب بالتعجيل **هذا** الموعد، وفي هذا الجو المكهرب وجدت السلطة نفسها حبيسة خيارات حكومة "حمروش "في تأجيل الانتخابات ومطالبة المعارضة بتياراتها المختلفة بضرورة التعجيل بالانتخابات ، وأمام تشبث

السلطة بقرارها بدا واضحا أن صيرورة الديمقراطية في الجزائر[59]، ستشهد تحولات خاصة بعد نزول الحزب الفائز في الانتخابات المحلية إلى الشارع، ودعوته بالإضراب الغير محدد، ومطالبته بانتخابات تشريعية ورئاسية مسبقة ، ثم إعادة النظر في التقسيم الانتخابي الجديد، وشهدت الساحة السياسية في هذه المرحلة استجابة العديد من المواطنين لهذه المطالب، وللإضراب أيضا، الشيء الذي عجل بسقوط حكومة حمروش، واستخلافها بحكومة غزالي كما شهدت الأزمة الناتجة عن الإضراب العام تطورات ، انتهت باصطدام المتظاهرين مع السلطات العمومية ، ورأت الحكومة الجديدة أن الظرف الحالي غير مواتي لإجراء انتخابات تشريعية،وتم تأجيلها إلى تاريخ أخر[60]. وعليه فإذا كان التغيير قد مس السلطة التنفيذية بتغيير رئيس الحكومة، فانه في ذات الوقت مس الجبهة الإسلامية للإنقاذ خاصة بعد القبض على قادتها بتهمة المساس بالنظام العام ، حيث انتقلت القيادة إلى تيار الجزأرة على حساب التيار السلفي والملاحظ عن هذا التغيير حسب أمين تواتي أنه طبع الحزب بإيديولوجية كان يفتقدها ، فالجزأرة كما سبقت الإشارة ، تيار مكون من الاشتراكية الإسلامية والملاحظ عن القيادة الجديدة سعيها إلى إعادة بعث الحزب في الحياة السياسية وتأهيله للدخول في الانتخابات التشريعية التي أجلت إلى سبتمبر، ثم إلى ديسمبر، وإلى الانتخابات الرئاسية التي أعلن عنها ، وبعد تردد إستراتيجي من الحزب الإسلامي حول مسألة المشاركة في هذه الانتخابات التي حدد تاريخ إجرائها ليوم 26 ديسمبر 1991 قرر المجلس الشورى للجبهة الإسلامية الدخول في هذه الانتخابات ، ولقد اتسمت الحملة الانتخابية، بالهدوء

[59] مصطفي بلعور،حزب جبهة التحرير الوطني و حركة الإصلاح في الجزائر،مجلة الباحث،جامعة ورقلة،العدد04،2006،ص96.

[60] توازي الخالد ،مرجع سابق ص116.

النسبي، في جو كان يوحي بأن هذه الانتخابات ستحدد مسار الدمقرطة في الجزائر، خاصة بعد الأحداث التي شهدتها الساحة السياسية في جوان 1991 ، كما أوضحت الحملة بأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ لا تزال حزب قادر على التعبئة، رغم المشاكل التي كان يعاني منها حول مسألة القيادة بعد اعتقال" عباسي"و"بن حاج "وعليه فقوة جبهة الإنقاذ في هذه المرحلة كانت مع التركيبة القيادة الجديدة وعلى رأسها" عبد القادر حشاني[61] "، الذي دعم الحزب بإستراتيجية سياسية فحواها مخادعة النظام والإعلام، حيث صرح في الكثير من المرات بأن حزبه يدرس إمكانية المشاركة في هذه الانتخابات ، لكن يبقى متحفظ عن ذلك بسبب الوضع والجو العام الذي لا يسمح ببعث ممارسة سياسية عادية، وهذا ما أرغم السلطات العمومية على تقديم بعض التنازلات في حين بدأت الجبهة التحضير لهذه الانتخابات مبكرا ويتجلى ذلك من خلال القوائم التي أعدت بعد الإعلان عن المشاركة ، ويظهر من خلال هذه القوائم أن أغلب المرشحين ينتمون إلى تيار الجزأرة ، وهم في أغلبيتهم تيقنوقراطيين وحاملي شهادات عليا ،ويتضح من هذا أن قرار المشاركة أو عدم المشاركة كان مناورة من طرف الحزب، لوضع السلطة في موقف حرج يرغمها على مراجعة حساباتها. ورغم التعديلات التي مست قانون الانتخابات وقانون تقسيم الدوائر الانتخابية الذي كان يخدم جبهة التحرير إلى حد بعيد ،إذ كان يعطى أفضلية للمناطق الجنوبية والريفية مقارنة مع الشمال والمدن الكبرى، وهذا بغرض إعاقة الجبهة الإسلامية للإنقاذ[62] التي يعرف أنها حزب حضري أو نصف حضري وارتكازها في الشمال بخلاف جبهة التحرير التي

[61] -مصطفي بلعور،حزب جبهة التحرير الوطني و الإصلاحات السياسية،ص102،مرجع سابق.

[62] توازي الخالد ،مرجع سابق، ص117.

ترتكز في المناطق الريفية والجنوبية، ويبدو أن إستراتيجية النظام واعتقاده كان يرمي إلى فكرة، احتلال الجبهة الإسلامية للإنقاذ المركز الثاني وهذا ما يرغمها على الدخول في حكومة وحدة وطنية لكن الوضع السياسي الذي أفرزته نتائج الدور الأول من الانتخابات أخلط كل الأوراق ، حيث تحصلت الجبهة الإسلامية على 188 مقعد من 430 المتنافس عليها وكانت في مركز للفوز في عدة دوائر انتخابية أخرى، بينما جاءت جبهة القوى الاشتراكية في المركز الثاني ب 25 مقعد وجبهة التحرير ب 15 مقعد ، والحقيقة أن نتائج هذه الانتخابات جاءت في الواقع كانعكاس للحياة السياسية أين تمكنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ ،من الاستحواذ على السوق السياسية عبر مختلف خطاباتها، وحملاتها التحسيسية في الأوساط الشعبية، في وقت كانت حسابات النظام تسعى إلى تحطيم القوة التعبيئية لجبهة الإنقاذ بسجن قادتها، والواقع أنها ساهمت بقدر كبير في توجيه مسار الانتخاب لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ ضد الأحزاب الأخرى بما فيها جبهة التحرير التي ظلت حزب النظام رغم دخولها المعارضة من بابها الواسع ، وبصرف النظر عن هذا الحزب يمكن الإشارة إلى العمل الذي قادته بعض الأحزاب بسعيها للوقوف ضد فوز هذا الحزب مندداً بالتجاوزات التي عرفتها البلديات التي تسيطر عليها الجبهة الإسلامية للإنقاذ

ودعوتها إلى عدم إجراء الدور الثاني، الذي سيمنح الأغلبية للجبهة الإسلامية الشيء الذي يخول لها، إعادة النظر في الآليات التي تقوم عليها السلطة ومن تم الديمقراطية هذه الاتهامات أثارت مخاوف لدى الحزب الفائز بالانتخابات، لكنها لم تدفعه إلى الدخول في تحالف يحافظ به عن

فوزه في الدور الأول ، وأظهرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ أنها سجينة فكرها السلبي حول التحالف، معتقدة أنها مستهدفة بمؤامرة متعددة الأقطاب ، يدخل فيها كل الأحزاب نسبيا، متناسيتا في ذلك أن خصمها الحقيقي هو السلطة أو النظام ، والحقيقة أن الاعتقاد الذي كان يغذى هذا الحزب كان مؤسسا لأن أغلبية الأحزاب وقفت ضد نتائج الانتخابات ، وسعت بكل الطرق لحماية الديمقراطية؟؟ لكن هل حماية الديمقراطية تمر بإلغاء اختيار الأغلبية ؟[63] ربما قد يعتقد البعض أن هذا العمل شرعي ما دام أن الحزب الإسلامي يرفض الديمقراطية، حتى إن لم يعلن ذلك صراحة، والحقيقة والمنطق كان يفرض الذهاب إلى الدور الثاني ثم الفصل في هذا الأمر من خلال الممارسة السياسية.

والملاحظ أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ وعلى لسان عبد القادر حشاني سارعت إلى تهدئته الأوضاع بإعلان احترامها للحريات العامة والفردية، وتقبل وجود أحزاب غير إسلامية. في نفس الوقت كان النظام يخطط لإلغاء الانتخابات، وتوقيف المسار الانتخابي وبدأ العمل الفعلي لذلك في 31 ديسمبر، بمبادرة من الحركات الجمهورية وبعض الأحزاب اللائكية، وفي الوقت الذي تتحرك هذه الأطراف لإلغاء الانتخابات، أبدت رئاسة الجمهورية، ترحيبا بهذه النتائج و لم ترفض إمكانية التعامل مع الحزب الإسلامي ويرجع الباحثين هذا الموقف إلى تعاطف الرئيس مع هذا التيار من جهة وأن أغلبية الحزب الإسلامي لا تؤثر على سلطات رئيس الجمهورية من جهة ثانية، فالرئيس

[63] توازي الخالد ،مرجع سابق، ص118.

دستوريا له سلطات سياسية واسعة تخول له تعيين الحكومة والوزراء وإقالتهم كما يملك صلاحية حل المجلس الوطني الشعبي ومن الناحية الهيكلية الجيش والإدارة كانا تحت سلطته.

لكن الواقع الذي فرضته استقالة 12 جانفي 1992 أثبت أن السلطة كانت نظريا في يد رئيس الجمهورية ، لكن من الناحية التطبيقية فإن الجيش يمارس دورا مهما في الحياة السياسية ، ويؤكد ذلك تدخله لإيقاف المسار الانتخابي ، وبهذا أصبح الجيش هو المالك الحقيقي للسلطة ،بهذا أدخل الجزائر عهد جديد بعد أن كان دعامة لتوطيد السلطة من طرف من حكموا الجزائر منذ1962 ،في مرحلة كان ينتظر منها توطيد الديمقراطية التعددية ، ويبدو أن المخاوف التي كانت مرافقة للإصلاح السياسي حول مدى إمكانية وصول المعارضة للسلطة تأكدت بعد أن حرمت الأغلبية من ممارسة حقها السياسي[64]..

المبحث الثالث: دور الأحزاب السياسية في الجزائر.

لعبت الأحزاب السياسية من الناحية التاريخية دورا في التحولات السياسية عبر العالم، سواء من حيث التحرر أو مواجهة الحكومات الاستبدادية، أو من خلال دورها في طرح البرامج ومناقشة ونقد السياسات الحكومية والتنموية، مما جعل كثير من الدارسين في أدبيات التنمية السياسية يشيرون إلى أهمية الأحزاب السياسية من خلال دورها التعبوي أو البرنامجي في التنمية السياسية، هذه العملية التي يصفها صموئيل هنتنغتون Huntington بأنها عملية معقدة وراديكالية وطويلة الأمد وغير قابلة للرجوع إلى الوراء. ولكن لعوامل

[64] توازي الخالد،مرجع سابق، ص119.

معينة تصبح الأحزاب السياسية عائقا أمام التغيير وبعضها سيعمل على الحفاظ على الأوضاع القائمة لتكريس امتيازات حزبية أو مصلحية معينة[65].

وما يلاحظ في الجزائر هو أن التغيير نحو الديمقراطية والذي يمكن أن نقيم على ضوءه مسار عملية التنمية السياسية في الجزائر، لا زال موضع شك ونقد، فرغم المسار الديمقراطي الذي تعثر في التسعينيات وأعيدت له الحياة فيما بعد، إلا أنه أصبح مسارا مقيد ومحدودا. و المبحث يتساءل عن دور الأحزاب السياسية في الجزائر ومسؤوليتها في حل الأزمة السياسية وترسيخ الديمقراطية عامل مساعد في التنمية .[66]

المطلب الأول: دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية:

لقد أشار العديد من رواد نظريات التنمية السياسية إلى دور الأحزاب السياسية كمؤسسة وكوظيفة في عملية التنمية السياسية، فهي مؤسسة لم تستغن عنها الدول الحديثة والتي سعت نحو التطوير والتحديث، من خلال تجارب الحزب الواحد ودور هذه الأحزاب في التعبئة نحو المشاركة السياسية القصرية أو الطوعية في العديد من الأنظمة السياسية، ولجلب التأييد للمشاريع التنموية وبناء وتعزيز الشعور القومي، لكن بينة الأحزاب السياسية ووظيفتها تغيرت جذريا في الوقت الراهن. ولأن العديد من المتخصصين في الأحزاب السياسية يتحدثون عن انحطاط الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الراسخة، وامتداد هذا الانحطاط إلى المجتمعات الأخرى، لتتحول الأحزاب السياسية إلى أحزاب لاقطة أو أحزاب الكارتل، أو أحزاب بيروقراطية هي امتداد لجهاز الدولة في النظم البيروقراطية – التسلطية.

[65] عبد القادر عبد العالي، الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر ، ورقة مقدمة إلى :الملتقى الوطني:التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية: واقع وتحديات، قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف16-17 ديسمبر 2008.

[66] www.wikipidia.org ،تصفحت يوم 2013/05/02 على الساعة 22.23 .

والأهمية المركزية التي كانت تحتلها الأحزاب السياسية في حياة المواطنين والمناضلين من خلال الأحزاب الجماهيرية والاندماجية التي لم تعد موجودة على الساحة السياسية الحالية، حلت محلها فواعل جديدة بفضل تطور التكنولوجيا الإعلامية وتعدد مصادر المعلومات وتقلص دورها في الانتخابات وفي الحملات الانتخابية. لكن هناك عوامل أخرى أدت إلى تهميش دور الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية والتي يقصد بها زيادة المشاركة السياسية وتعزيز المؤسسة داخل الأبنية السياسية والمؤسسات السياسية والتي من ضمنها الأحزاب في حد ذاتها، هذا ما نعرضه حول واقع الأحزاب السياسية في الجزائر. [67]

المطلب الثاني: علاقة الأحزاب السياسية بالمجتمع.

نتيجة ما سبق عرضه ، فإن انعكاسات الواقع التنظيمي والسلطوي داخل الأحزاب السياسية سينعكس بدوره على العلاقة بين الأحزاب والمجتمع، والتي هي علاقة محدودة وأصبحت تبني على أسس مصلحية وانتخابية، من خلال ممارسات القبلية والجهوية والزبائنية في الانتخابات. ونتيجة لذلك فقد المجتمع خصوصا في أوساط المدن عالية الكثافة الأمل من الأحزاب السياسية والتغيير عبر صناديق الاقتراع من خلال الارتفاع المتواصل في نسب المقاطعة الانتخابية في أوساط المدن، والإقبال على النشاطات السياسية. وقد تبلورت توجهات بدبلة في المجتمع تنفر من العمل الحزبي والسياسي باللجوء إلى العمل في جمعيات المجتمع المدني. ضعف الصلة بين الأحزاب السياسية والمجتمع جعل الأحزاب السياسية تبتعد عن أداء وظيفتها الأساسية المتمثلة في الوساطة بين المجتمع المدني والسلطة أو ما يسمى بالوظيفة المنبرية للأحزاب السياسية لإيصال الأصوات المحتجة والمعارضة إلى السلطات، وبدل ذلك أصبحت امتدادا للإدارة الحكومية وامتداد للسلطة، مما افقدها الكثير من المصداقية أمام الناخبين والمتعاطفين. هذا يبرز من خلال خروج الأحزاب السياسية وتجاوز الأحداث لها أو عدم قدرتها على الاستجابة للمطالب التي يعبر عنها المواطنون في العديد من المناسبات، من خلال العديد من مظاهر

[67] نفس المرجع، www.wikipidia.org

الاحتجاجات الاجتماعية والتي اتسمت بالعنف التلقائي[68]، بل إن هذا العنف والسخط أتجه بدوره إلى الأحزاب السياسية مثل ما حدث من حرق مقرات أحزاب الارسيدي والأفافاس في منطقة القبائل رغم أنها تمثل معقلا لها.

المطلب الثالث: البنية الداخلية للأحزاب السياسية الجزائرية والتغيير:

إن الأحزاب السياسية في الجزائر لا تعرف دوران مرن للنخبة. فبقاء القيادات واستمرارها، غياب التناوب على السلطة هي الخصائص الغالبة في معظم الأحزاب السياسية المهمة. توجه بنية الأحزاب السياسية نحو اتخاذها طابع الاحتكار، فالأحزاب السياسية تفتقر إلى المرونة والتغيير والمراجعة في خطاباتها السياسية وفي تحليلها للوضع العام للبلاد. فهناك واقع اوليجاركي للأحزاب السياسية في ظل طموح ديمقراطي وطموح التغيير على مستوى القواعد الحزبية، ونتيجة لعدم المرونة في التناوب على السلطة فقد عرفت الأحزاب السياسية أزمات سياسية عشية انعقاد المؤتمرات الخاصة بتجديد هياكل الحزب، فقد عرف هذا النوع من الأزمات كل من حمس في سنة 2008، والنهضة والإصلاح وجبهة التحرير الوطني في 2003. حيث بات من المألوف على الساحة الحزبية أن يحدث الانشقاق بين تيار تصحيحي والأخر موال للقيادة الحزبية الحالية. والكيفية الثانية لحدوث أزمات التناوب تتم عن طريق الانقلابات داخل الأحزاب السياسية كما حدث مع عبد الحميد مهري في حزب جبهة التحرير الوطني، وجاب الله مع حزبه الأول النهضة وحزبه الثاني حركة الإصلاح.

إن السبب الرئيسي يرجع إلى عدم تفكير الأحزاب السياسية في تحديد آليات تنظيمية واضحة للتناوب على السلطة أو عدم العمل بها. والسبب الثاني يرجع إلى النشأة الحديثة للأحزاب السياسية حيث أن الديمقراطية الداخلية للأحزاب لم تكن من بين الأولويات أمام اعتبارات انتخابية وسياسية أخرى[69]، حيث أن بروز قيادات

[68] عبد القادر عبد العالي ،مرجع سابق .

[69] عبد القادر عبد العالي ،مرجع سابق .

سياسية غير معروفة للحزب سيكون له ثمن انتخابي باهظ على حساب شعبية الحزب التي تتمحور حول القيادات السياسية المؤسسة لها. والسبب الثالث يكمن في الطبيعة الأتوقراطية للأحزاب السياسية في الجزائر حيث تنحصر معظم الصلاحيات في رئيس الحزب من الناحية الفعلية، فالنمط السائد للأحزاب السياسية هو النمط الرئاسي.

المطلب الرابع: الأحزاب الجزائرية (البرامج–الصناعة–التغير).

1 :البرنامج.

إن البرامج الحزبية التي تقدمها الأحزاب في الجزائر عادة غير واضحة كما أخذ النقاش ألبرامجي يفقد أهميته لدى الأحزاب السياسية ولدى الرأي العام، وذلك لعدة أسباب، افتقاد لرؤية واضحة حول التنمية بمختلف أبعادها، وتفتقر إلى وضوح للرؤية حول الخروج من الأزمة الأمنية والسياسية، وحول مواجهة المشاكل الاجتماعية. ومن نتائج ذلك خفوت النقاش الإيديولوجي والسياسي بين الأحزاب السياسية، وتراجع الحماس للعمل الحزبي في أوساط المواطنين والسلوك النضالي. فتأييد برنامج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حول السلم والمصالحة ومشاريع التنمية على سبيل المثال يمثل علامة فشل الأحزاب السياسية في بلورة برامج للتنمية ولحكم البلاد ومعالجة الأزمات، فبدلا من سعي الأحزاب السياسية لتقديم برامج واقتراحات بديلة ومثرية حول مشروع المصالحة وكيفية إنجاحه إن كانت فعلا تسعى لتأييده وإنجاحه، وتقديم برامج واقتراحات حول الأولويات التنموية والموقف من الاستثمارات الأجنبية، ومسألة العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة والسياسة الضريبية، وغيرها . وبدلا من ذلك اكتفت معظم الأحزاب بالتأييد أو بالتركيز على جوانب أخرى من القضايا

السياسية. لذا ينتقد الكثير من الباحثين والملاحظين غياب القضايا الجوهرية والأساسية من برامج الأحزاب السياسية الجزائرية، مثل تقييم العملية الديمقراطية، الفساد السياسي، علاقة السلطات المدنية مع العسكرية.[70]

هذه المواضيع تعكس أزمة المشروع وأزمة البرنامج عند الأحزاب السياسية، هذا المشروع الذي طال البحث عنه طيلة عشرين سنة من الدخول في عهد التعددية السياسية والإعلان عن الإصلاحات والدخول في مرحلة انتقالية لم يتحقق الخروج منها بعد، فقد فشلت الأحزاب السياسية بما فيها أحزاب السلطة من الخروج من المرحلة الانتقالية من النهج الاشتراكي إلى رأسمالية أو إلى نظام سوق لم يتحقق بعد، ولازال هناك تردد في الكثير من التفاصيل، وأخطاء يمكن أن ترهن الأجيال اللاحقة خصوصا في مجال المحروقات والاستثمارات الأجنبية والسياسات المالية.

فالأحزاب الإسلامية تفتقر في برامجها إلى رؤية في كيفية الحكم، وكيفية المخرج من الأزمة الاقتصادية، ومعالجة المشاكل الاجتماعية والتي تقف البطالة في صدارة هذه المشاكل. أما أحزاب الإدارة أو الأحزاب الوطنية الممارسة للسلطة فلم يتغير خطابها وتصورها حول الإصلاح الاقتصادي والسياسي في إطار خطاب تقليدي لا يخاطب الأغلبية الساحقة للجماهير، والأحزاب المسماة بالديمقراطية تطرح بعضها من برنامجها بعيد عن الديمقراطية توصف بأنها برامج اتوقراطية تحديثية، تحاول في برامجها فرض حداثة قصرية على المجتمع. والعامل المشترك الغائب هو النقاش حول التحول الديمقراطي.

2:صناعة النظام الحزبي.

في الأدبيات التي تدرس الأنظمة الحزبية في الأنظمة الديمقراطية، فإن تشكل الأنظمة الحزبية وتغيرها يخضع للآليات الانتخابية ولتغير أفضليات الناخبين وتعبر عن الانقسامات والصراعات الاجتماعية الكبرى. أما في الجزائر فمن المبكر أن نتكلم عن نظام حزبي خلال المدة المحدودة من 1991 إلى 2005، ومع ذلك فما يطبع

[70] www.wikipidia.org ،مرجع سابق.

النظام الحزبي من خلال قراءة أولية له هو عدم الاستقرار ووجود الأصوات العائمة، وميل النظام الحزبي نحو الحزب المهيمن ذو النزعة التسلطية، وهو بديل فرضته السلطة وفق هندسة انتخابية تعكس توزيع الحصص أكثر مما تعكس وجود انتخابات فعلية. هذا أفرغ التعددية الحزبية من مضمونها لأنها وقعت مجددا في الأحادية المرنة وغير المباشرة، بإعادة جبهة التحرير الوطني إلى الواجهة وفرضها كحزب مهيمن. [71]

فالأحزاب السياسية إذا أريد لها أن تلعب دورا في تنمية وتطوير قدرات النظام السياسي، فلابد أن تعكس التصدع الاجتماعي والسياسي الفعلي، وما هو واقع هو محاولة تغطية التصدعات الاجتماعية وحصرها، بدلا من معالجتها وعرضها على المسرح السياسي لتجد التعبير المؤسسي لها، فيرى عدي هواري أن التصدع بين الدولة والمجتمع هو الذي افرز الانتصار الساحق للجبهة الإسلامية، وتم إلغاء هذه النتيجة وعدم القبول بها.[72]

3:دورها في التغير.

المسؤولية لا تتحملها الأحزاب، فهناك بيئة لا تشجع على التغيير السياسي والعمل الحزبي، من أهمها: مظاهر الثقافة السياسية السلوكية والقيمية لدى فئات كبيرة من المواطنين والتي لها توجه سلبي ونافر من الأحزاب السياسية يدعم حججه بأنها مجرد بوق للنظام وبأنها إطار للسياسيين الذين يسعون نحو المصالح الشخصية، و لم تلعب الأحزاب السياسية شيئا في تحسين ظروفهم المعيشية، وهذا التوجه السلبي من الثقافة السياسية تشجع عليه السلطة، وتضيف إليه جملة من الممارسات مثل التضييق على تشكيل الأحزاب السياسية من خلال جملة من القرارات والقوانين التي تقيد نشوء الأحزاب السياسية، وهنا نتساءل لماذا تمتلك وزارة الداخلية صلاحية الحسم في الملفات الحزبية من حيث الاعتماد وتجديد الهياكل الحزبية، والمفروض أن تتولى ذلك هيئة إدارية قضائية محايدة، كما هو الحال في العديد من الديمقراطيات الراسخة.

[71] عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق .

[72] عبد القادر عبد العالي،مرجع سابق .

تعرض الأحزاب السياسية للعديد من الأزمات الداخلية كانت السلطة السياسية طرفا غير محايد فيها. كما أن هناك من يرى بأن الأحزاب السياسية في الجزائر ليست في موضعها الوظيفي الصحيح بسبب بنية السلطة التي لا تشجع على الديمقراطية التمثيلية، لأنها سلطة مزدوجة قائمة على السلطة الفعلية العسكرية والسلطة الشكلية الظاهرية المدنية، وان الأمر يستدعي تعديلا دستوريا يعترف بمكانة الجيش في النظام السياسي وفي نفس الوقت يعطي الاعتبار للمؤسسات السياسية التمثيلية.

وهناك اتجاه يشكك في الاستقلالية الفعلية للأحزاب السياسية من الناحية الثقافية والتنظيمية عن السلطة، فيرى أنها إما امتداد لأحد الأجنحة أو تعمل لتأييد مشاريع السلطة دون أن تكون لها القدرة على اتخاذ مواقف مستقلة ومعارضة، وذلك لضمان البقاء السياسي. فالأمر برمته في الجزائر يرجع إلى غياب المعارضة السياسية الحزبية أو تهميش وتغييب المعارضة بمختلف الوسائل وتقزيمها بحيث لم تعد لها قوتها السياسية. لذا يرى ثنيو على سبيل المثال أن فرصة نجاح الديمقراطية مشروع لازال مؤجلا نظرا لطبيعة السلطة التي يصف أوضاعها " إن استمرار منطق الشرعية الثورية والكفاح الوطني المسلح ضد الاستعمار، وان بناء نواة الحكم على مصدر عسكري، من شأنه أن يبقي الديمقراطية في حكم المؤجل. لأنه ستنتهي كل صور و صيغ التلاعب بحتمية الحل الديمقراطي للأزمة الجزائرية التي تعد في جوهرها تعبير عن الغياب المتواصل لمقتضيات الديمقراطية من الفضّ السلمي للنزاعات الاجتماعية والسياسية، وإمكانية تداول المسئوليات العليا وليس السيطرة على مؤسسات الدولة أو محاولة امتلاكها و إلا أخذ النظام السياسي الشكل الاستبدادي".[73]

خلاصة الفصل الثاني:

إن التطور السياسي والاجتماعي في الجزائر شهد تحولات عديدة بداية من دخول الاستعمار إلى الجزائر فبعد أن كانت الجزائر تستند إلى نظم حكم قريبة من تلك النظم التي سادت القرون الوسطى ، لعب

[73] www.wikipidia.org ،مرجع سابق.

الاستعمار بشكل من الأشكال دورا في بناء الدولة الوطنية الجزائرية ،حيث أعطى الأمير عبد القادر دفعا لهذا المعطى وبداية من تلك المرحلة سعت القوى الجزائرية إلى تكريس استقلال الدولة الوطنية الجزائرية وساهمت بداية القرن العشرين في إرساء معالم قوى سياسية جديدة في الحياة الجزائرية ، وهي الأحزاب السياسية التي أخذت على عاتقها ضرورة إحياء الدولة الجزائرية وبعثها من جديد ، و رغم الاختلاف الفكري والمنهجي بين هذه التشكيلات السياسية فإن الهدف ظل واحد و هو الاستقلال من أجل التمتع بحياة أفضل ، ولقد انتهت مختلف المحاولات لتحقيق ذلك بضرورة التوحد في جبهة واحدة من أجل تحقيق الهدف ،وبات واضحا أن العمل المشترك على مستويات مختلفة سمح تدريجيا الوصول إلى الهدف. وبتحقيق الاستقلال التعددية طرحت نفسها، لكن المجموعة الحاكمة بعد الاستقلال رأت أن عهد التعددية لا يزال بعيدا أو مبكرا وان أهداف أخرى يجب أن تحقق قبل الوصول إلى ذلك ،في حين رأت شخصيات وتنظيمات أخرى ضرورة العودة إلى التعددية التي كانت موجودة خلال العهد الاستعماري في وقت اتضح أن السلطة اتجهت تدريجيا لتجسيد حكم أقلية استخدمت الحزب الواحد كرمز لكسب مشروعية شعبية أو ثورية في حين لم يلعب هذا الحزب دوره ألطلائعي في بناء الدولة والمجتمع ، وظل حبيس خيارات الحكام في الوقت الذي أبدت المعارضة رفضها للوضع القائم وبدأت تتحرك لتفعيل الحياة السياسية وربما تكون قد ساهمت بقدر معين في بعث الديمقراطية التعددية التي عبرت عنها الإصلاحات المرافقة لأحداث أكتوبر والواضح من هذه الإصلاحات أنها وضعت الأطر القانونية اللازمة للانتقال الديمقراطي عبر الانتخابات والمشاركة السياسية والتعددية الحزبية المحققة قانونا وفعلا لكن ما حدث عشية توقيف المسار الانتخابي أعاد النظر في حقيقة الديمقراطية.و الدور الذي قامة به الأحزاب السياسية لا يعكس مدي دورها في تحقيق معالم الديمقراطية و متطلبات المجتمع الجزائري.

الخاتمة

الخاتمـــــــــــــــــة :

إذا كان من المفروض أن الأحزاب السياسية تشكل تنظيمات شعبية مشروعة ، يخول لها القانون المشاركة في الحياة العامة كوسيلة مؤثرة في مجريات الحياة السياسية،كمجموعة متنوعة من المصـــــالح الاجتماعيـــــــــــــة و الثقافيـــــــة و الاقتصادية ، فإن الواقع السياسي الجزائري يثبت عكس ذلك، بحيث أن الأحزاب السياسية تبدو شبه غائبة عن الساحة السياسية،باستثناء تلك التي هي في السلطـــــــــة (التحالف الرئاسي) ، أما التشكيلات السياسية الأخرى فإنها لا تستفيق إلا في المواعيد الانتخابية ، مما يدفعنا إلى الاعتقاد أن النظام الحزبي التعددي في الجزائر قد كان شكليا ،بسبب غياب الانفتاح السياســـــــي و الديمقراطي على أساس المشاركة الفعلية للأحزاب السياسية من جراء التضييق الذي سلطه النظام السياسي عليها ، و أن التعددية ما هي إلا مجرد خدعة .

و أمام هذا الواقع السلبي الذي يدعوا إلى التشاؤم ، آن الأوان لوضع تصور حقيقي لإعادة بعث النشاط الحزبي وذلك من خلال توفير، و تسهيل شروط المشاركة الحزبية في القرار السياسي. لأنه من غير المعقول أن يعمل حزب سياسي منفردا عن بقية الأحزاب السياسية الأخرى لا سيما في نظام التعددية الحزبية، كما أنه من غير المعقول أن تتحول الأحزاب إلى مجرد لجان مساندة بدلا من أن تعمل على الوصول إلى السلطة من خلال مرشحيها لا من خلال مرشحين مستقلين ، كما أن على الأحزاب التي تزعم أنها أحزاب معارضة أن تكون فعلا كذلك ،لأن محاولة إلهام المواطن بأن هنالك فعلا معارضة حزبية هو الذي دفع بالكثير إلى عدم التصديق، و التشكيك في مدى مصداقية هذه الأحزاب. بل مصداقية كل النظام الحزبي التعددي في الجزائر.

و من أبرز ضعف المعرفة السياسية – لدى الرأي العام – أن التركيز يدور على الأحزاب المتواجدة في السلطة فقط.و باستثناءات قليلة بعض الأحزاب الأخرى التي تتميز بمسؤولتيها كحزب العمال مثلا ،أما فيما يخص الأحزاب التي– تسمى بالأحزاب الصغيرة– فإنه يكاد أن لا يعرفها المواطن إن لم نقل حتى بعض رجال السياسة و المثقفين و رجال الإعلام.

و انطلاقا مما سبق فإنه يمكن تفسير هشاشة النظام الحزبي في الجزائر و ضعف تفاعله مع النســـــق (النظام) المؤسساتي بالقصور الذي تعاني منه الأحزاب نفسها ، لأن أحزابا الضعيفة لا يمكن أن تفرز سوى نظاما حزبيا هشـــــا و ضعيفا من هذا المنطلق ، و فإن تبعات بطء إنجاز و تحقيق الديمقراطية الفعلية لا تتحمله الدولة وحدها – و لو أنها مسؤولة على ذلك – بل كذلك الأحزاب السياسية التي مازالت عاجزة حتى الآن عن مواكبة وتيرة التغيير بفعل جمود الحياة الداخلية فيها وهذا ما أدى إلى هيمنة الرهان الانتخابي(الظرفي) على العمل الحزبي و كأن الأحزاب لم تخلق إلا للحظة إجراء الانتخابات و فقط. ضعف التواصل بين الأحزاب و المواطن بسبب العجز البرامجي ، إذ أن بعضها إن لم نقل أغلبها ليس لديه ما يقدمه للمواطن.

أن الأحزاب السياسية في الجزائر أصبحت جزءا من مشهد الوضع الراهن وتثبيته، وللتخلص من هذه الوضعية لابد من التأكيد على أن التغيير يأتي عبر المزيد من الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، وإفساح المجال لمختلف الفئات للمشاركة في العملية السياسية، مما سيشجع على عودة الحيوية إلى الأحزاب السياسية، هذا سينعكس على تطور النقاش والبرامج السياسية لمعالجة كافة القضايا والمشكلات العامة بوضوح وإثراء النقاش حولها، ومن جهة أخرى فهناك دور للنظام السياسي وتحويل طبيعة النظام السياسي المنغلقة إلى نظام سياسي متفتح وقابل للاستجابة للتغيرات الداخلية والخارجية سيعمل على تغيير بيئة الأحزاب السياسية للعمل السياسي.

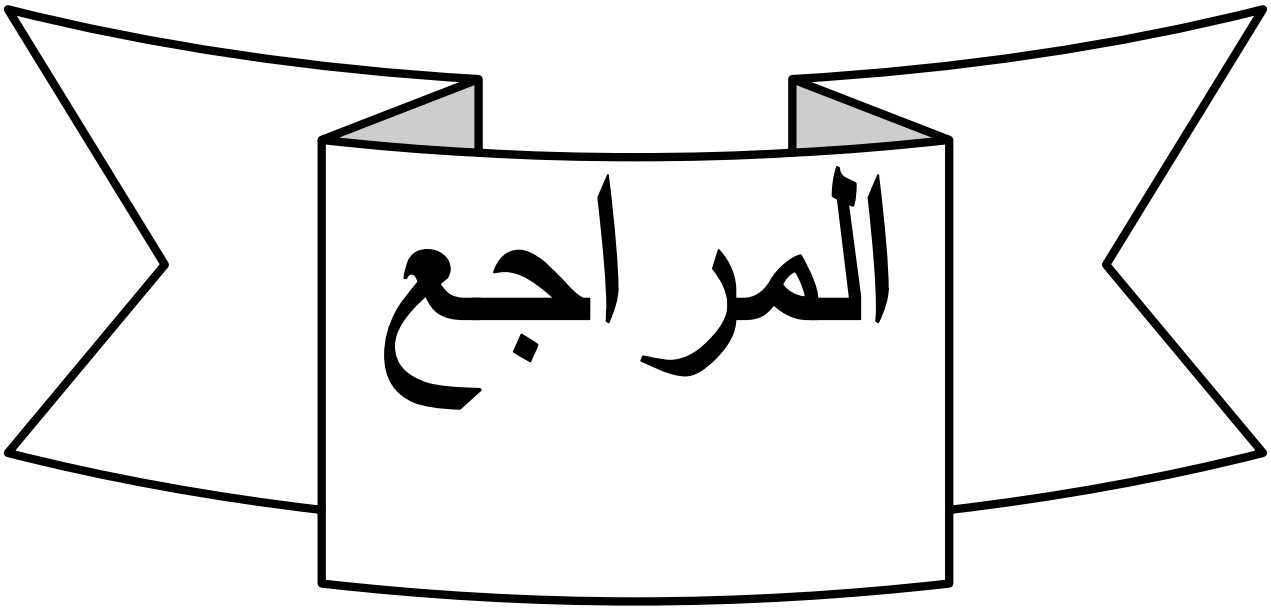
المراجع

قائمة المراجع

- القرآن الكريم.

الكتب:

- إبراهيم درويش . النظام السياسي : دراسة فلسفية تحليلية ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1968.

- احمد سليم العمري،أصول النظم السياسية المقارنة،القاهرة،1976.

- خليل هيكل،الأحزاب السياسية فكرة و مضمون،القاهرة:مكتبة الطليعة بأسيوط سنة 1987

-رابح كمال لعروسي ، المشاركة السياسية و تجربة التعددية الحزبية في الجزائر،الجزائر:دار قرطبة للنشر و التوزيع،ط1،2007.

- الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر،مختار الصحيح،لبنان:مكتبة لبنان،1985.

- الطاهر الزبيري،"نصف قرن من الكفاح"،مذكرات قائد أركان جزائري،الشروق للإعلام و النشر،ط1، 2011.

-سليمان الطماوي،السلطات الثلاث في الدساتير العربية و في الفكر الإسلامي،(دراسة مقارنة)،لبنان:دار الفكر العربي ،ط5،1996.

- سليمان محمد الطماوي،"النظم السياسية و القانون الدستوري"،سنة1988.

- سعاد الشرقاوي،النظم السياسية في العالم المعاصر،جامعة القاهرة،دون ذكر دار النشر،2007.

-ناجي عبد النور،النظام السياسي من الأحادية إلى التعددية الحزبية،الجزائر:مديرية النشر لجامعة الجزائر،2006.

- ناجي عبد النور . المدخل إلى علم السياسة ، عنابه : دار العلوم للنشر و التوزيع ، 2007.

- ناجي عبد النور ،تجربة التعددية و التحول الديمقراطي،دراسة تطبيقية في الجزائر،الجزائر:دار الكتاب الجديد،2010.

- ودودة بدران،الأحزاب السياسية،القاهرة:المكتب العربي للمعارف،1995.

المذكرات:

-توازي خالد،الظاهرة الحزبية في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة بن يوسف بن خده،الجزائر،2005-2006.

-طيفوري رحماني بوزينة أحمد،بنية الأحزاب في الجزائر،رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي،جامعة الجزائر،2005.

- مزياني فريدة،المجالس الشعبية المحلية في ظل نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري،بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في القانون،جامعة منتوري،قسنطينة،2005.

المقالات:

أحمد السويقات،التجربة الحزبية في الجزائر1992-2004 ،جامعة ورقلة،مجلة الباحث-العدد 04، 2006.

- عبد القادر عبد العالي، الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر ، ورقة مقدمة إلى :الملتقى الوطني:التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية: واقع وتحديات، قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف،

16-17 ديسمبر 2008 .

الموقع الالكتروني:

- مرازقه عبد الغفور،مجلة الأهرام الديمقراطية،الإصلاحات السياسية في الجزائر:تحديات و أفاق،العدد،50،افريل2013،علي الساعة ، 23:00

www.wikipedia.org